جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة بعنوان

إسهامات أحمد بن رحال في الدفاع عن القضايا الوطنية الجزائرية (1858-1925م)

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
مريم عبيدي سعد
مليكة لوباقي

إشـــراف الأســتاذ :
د. موسى بن موسى

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستـــــاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ. د. علي غنابزية	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	رئيسا
د. موسى بن موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	مشرفاً ومقررا
أ.محمد الحاكم بن عون	استاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	عضو مناقشا

السنة الجامعية : 1438 - 1439هـ/ 2017 - 2018م

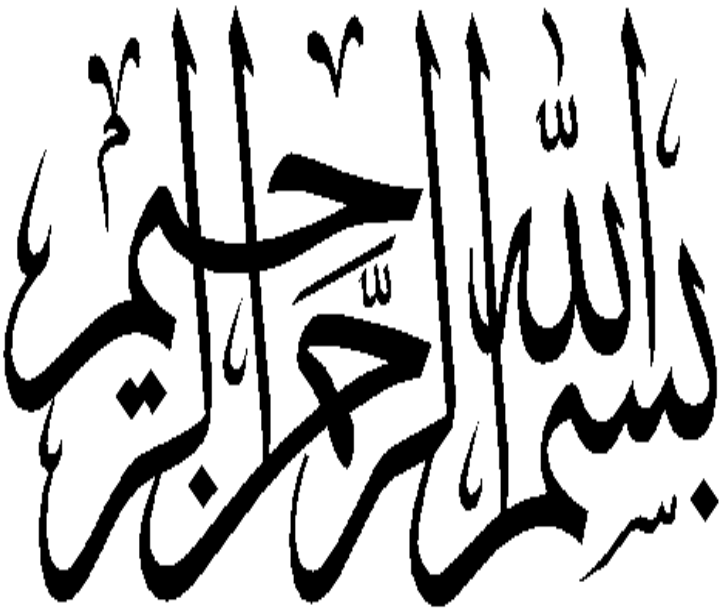
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

سورة النحل: الآية 120

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث نخص بالذكر الأستاذ

المشرف " موسى بن موسى " الذي ساعدنا في ترتيب المادة العلمية للبحث وكذالك الأستاذ "محمد

حركات" الذي يرجع اليه الفضل في توفير جل المادة العلمية الفرنسية المستعملة في البحث كما نشكر

الدكتور " محمد ازين " من جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس الذي وفر لنا مجموعة مهمة من المادة

العلمية، المستعملة في البحث ووفر علينا عناء السفر والشكر كذلك للدكتور "اسماعيل العانز" الذي

ساهم في ترجمة بعض النصوص الفرنسية.

- مريم مليكه

قائمة المختصرات

تر	**ترجمة**
تص	**تصدير**
ج	**جزء**
د.س	**دون سنة**
د.م	**دون مكان**
ط	**طبعة**
م	**ميلادي**
ص	**صفحة**
ص ص	**من صفحة إلى صفحة**
P	**Page**

مـــقـــدمـــة

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وجدت فرنسا نفسها أما مقاومة متعددة الأنماط ومتطورة حسب المراحل ومقتضياتها، ففي السنوات الأولى من الاحتلال كانت المقاومة تحمل صبغة الجهاد فهو في عقيدة الجزائريين واجبا شرعيا إلا أن هذه المقاومات الشعبية لم تحقق أهدافها المنشودة لينمو في الجزائر نوع آخر من المقاومة وهو المقاومة السياسية والفكرية فقد تعددت اتجاهاتها ومرجعياتها الفكرية ولقد كان لعامل اختلاف المرحلة وتطور أساليب الإدارة الاستعمارية وقوانينها الأثر البارز في ميلاد النضال السياسي في الجزائر أواخر القرن 19م وبدايات القرن 20م، وكما تصدت القبائل الجزائرية للمشروع الاستعماري المحتل وعقدت لواء الجهاد، ولدت المقاومة السياسية والفكرية مع وجود شخصيات ذات تكوين ثقافي متعدد عبرت عن أمال الجزائريين ودافعت عن هويتهم الشخصية بنفس العزيمة والإصرار ولم تتساهل في الكثير من الأحيان عندما تطرح مواقفها في انتقاد السياسة الاستعمارية وكشف مخططاتها التي تستهدف البناء الاجتماعي للجزائر، من ابرز هذه الشخصيات شخصية أمحمد بن رحال والذي هو محل الدراسة التي جاءت بعنوان اسهامات أمحمد بن رحال في الدفاع عن القضايا الوطنية الجزائرية.

1-أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لما يلي :

- حب التعرف على هذه الشخصية واكتشاف جوانب جديدة من تاريخنا الوطني والسعي لإثراء الرصيد المعرفي الشخصي.
- الرغبة في معرفة الأساليب التي استعملها أمحمد بن رحال في مواجهة السياسة الفرنسية.
- الرغبة في تقديم مساهمة متواضعة في مجال الدراسات العلمية الأكاديمية حول التاريخ الوطني.

2-أهداف المـــوضـــوع :

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في:

ابراز شخصية أمحمد بن رحال التي جاءت في فترة من التاريخ الوطني، التي شهدت فيها ازدواجية المقاومة الشعبية المسلحة التي سادت في القرن 19م بوجه خاص والمقاومة التي تمثلت في مواقف بعض علماء ومثقفي الجزائر بشكل فردي ودون إطار هيكلي وتنظيمي.

3-الإشـــكـاليـة :

تبلورت الاشكالية العامة لموضوع البحث حول مواقف أمحمد بن رحال من القضايا الوطنية المطروحة في الفترة المدروسة(1858 م-1925م)انطلاقا من مرجعياته الثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية التي عكست تنشئته وتكوينه العربي الفرنسي.

وهذه إشكالية لا يمكن معالجتها الا من خلال الرجوع الى طرح التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة الأوضاع العامة للجزائر من أواخر القرن 19م إلى بدايات القرن20م؟
- من هو محمد بن رحال وماهي طبيعة تكوينه ؟
- كيف كانت معاملته مع الإدارة الفرنسية وسياستها في البلاد ؟ ما هي مواقفه من القضايا الوطنية ؟

4-حـــدود الـــدراســـــة:

أما الإطار التاريخي لهذا البحث فيمتد من أواخر القرن 19م (1858م) سنة ميلاد أمحمد بن رحال إلى بدايات القرن 20م (1925م) سنة خروج أمحمد بن رحال من الحياة السياسية.

5-خـــطـة الـبـحـث :

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وبيبلوغرافية البحث وأخيرا فهرس للموضوعات.

- **الفـصـل الأول:** الأوضاع العامة للجزائر من أواخر القرن 19م إلى بدايات القرن 20م

وقد بينا فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت تعيشها الجزائر في هاته الفترة التي عاشها محمد بن رحال بكل تطوراتها والتي كان لها دور في التأثير على سلوكه وتفكيره الثقافي والسياسي، وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي :

المبحث الأول: الأوضاع السياسية ، المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية، المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية، المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية.

- **الفصل الثاني:** أمحمد بن رحال حياته وأثاره

وقد عالجنا فيه حياة أمحمد بن رحال بدءا بمولده بندرومة التابعة لتلمسان، وانتهاء بوفاته سنة 1928م مرورا بنشأته وتكوينه العلمي والوظائف التي تقلدها، وهذا من خلال تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: المولد والنشأة، المبحث الثاني: وظائفه ومسؤولياته، المبحث الثالث: أثاره ووفاته.

- **الفصل الثالث:** مواقف أمحمد بن رحال في الدفاع عن القضايا الوطنية الجزائرية.

وتناولنا فيه أهم القضايا التي حاول أمحمد بن رحال معالجتها ووقف كخصيم شرس مقابل للادارة الفرنسية، خاصة من خلال مقالاته التي كان ينشرها أو العرائض التي كان يرفعها إلى الإدارة الفرنسية أو بالحوار والخطابات التي كان يلقيها كلما سمحت له الفرصة.

و قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول: موقفه من التجنيد الإجباري، المبحث الثاني: موقفه من الاندماج والتجنس، المبحث الثالث: موقفه من التعليم، المبحث الرابع: موقفه أمام اللجان الفرنسية.

أما الخاتمة فقد خصصناها لرصد مختلف النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة وانهينا البحث بمجموعة من الملاحق التي تخدم الموضوع.

6- مناهج البحث :

اتبعتا في دراسة هذا الموضوع في منهجين معروفين في مجال الدراسات التاريخية وهما:

أولا: المنهج التاريخي، والذي استخدمناه في سرد الأحداث التاريخية وتصنيفها حسب تسلسلها الزمني في غالب الأحيان.

ثانيا: المنهج التحليلي واستخدمناه في دراسة القضايا والمواقف وربطها ببعضها البعض بهدف الوصول إلى استنتاجات لأحكام جزئية.

7-مصـــادر ومـراجـع البـحـث :

اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع تتمثل في بعض المنشورات والوثائق التي تخص المقالات التي كان ينشرها أمحمد بن رحال أو بعض العرائض التي كان يرفعها بن رحال للإدارة الفرنسية.

أما المصادر الأساسية فهي كتاب مستقبل الإسلام لمحمد بن رحال ويتضمن هذا الكتاب أهم العرائض التي قدمها أمحمد بن رحال للإدارة الفرنسية وكذلك مقاله الشهير الذي ألقاه في مؤتمر المستشرقين في باريس بعنوان "مستقبل الإسلام" واستفدنا منه في الفصل الثالث أثناء توضيح مواقف أمحمد بن رحال اتجاه القضايا الوطنية، وكذلك الوثيقة التي حملت الخطاب الذي القاه أمحمد بن رحال في مؤتمر المستشرقين أما بالنسبة للمراجع نذكر منها :

- كتاب الجواهر المرومة في تراجم علماء ندرومة لصاحبه عز الدين ميدون واستفدنا منه في الفصل الثاني والذي تناول فيه المؤلف السيرة الذاتية أمحمد بن رحال وأهم أعماله ووظائفه.
- كتاب الحركة الوطنية الجزائرية (الجزء الثاني والرابع) لصاحبهما ابو القاسم سعدالله والذي وظفناهم في الفصل الثالث لتحليل وتبيين بعض المواقف والقضايا التي اهتم بها أمحمد بن رحال.
- تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية لصاحبه عبد القادر جغلول والذي استفدنا منه أيضا في الفصل الثاني أين تطرق لرؤية أمحمد بن رحال للتعليم وموقفه منه ومطالبه من الإدارة الفرنسية بخصوص التعليم.
- تاريخ الجزائر المعاصر شارل روبير اجيرون واستخدمناه في وصف الأوضاع العامة للجزائر من أواخر التاسع عشر إلى بدايات القرن العشرين.

- Charles Robert Ageron:Les algeriens musulmans et la france واستفدنا

منه في الفصل الاول في تبيين الاوضاع العامة للجزائر وفي الفصل الثالث اين تطرق لذكر مواقف أمحمد بن رحال خاصة موقفه من التجنيد.

وكذلك بالنسبة للمقالات التي تنشر في جرائد ومجالات فرنسية مثل مقال :

"Si M'hammed Ben Rahal" ،Charles Robert Ageron

"Si M'hammed Ben Rahal" ،Paul Azon

واستفدنا من هذه المقالات وغيرها في توضيح السيرة الذاتية لـ أمحمد بن رحال وللموافقة من الادارة الفرنسي بالنسبة للقوانين والاجراءات التي اتخذتها حيال الجزائريين.

8- صعـوبات البحـث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات التي لا يكاد يخلو منها أي بحث منها :

- عدم تمكننا من الترجمة أو الإستعانة بالمترجمين.
- صعوبة الحصول على مقالات وكتابات أمحمد بن رحال في مختلف الجرائد.
- صعوبة الحصول على مصادر لكتابة بحث أكاديمي ، مما يجعل معظم مصادر البحث كتبا ودراسات، وهذا يترك الكثير من الفجوات.

وفي الاخير نعتذر عن اي نقصان بدر منا ونشكر كل من الدكتور محمد الزين والاستاذ محمد حركات الاستاذ اسماعيل العانز

مريم مليكه الطيبات

الفصل الأول

أوضاع الجزائر العامة من أواخر القرن 19م الى بدايات القرن20م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية

لا يمكن لأي باحث في السير والتراجم اغفال البيئة والظروف التي عاشتها الشخصية المراد دراستها لما لها من تأثير في تكوينها وفي دفعها لأعمال وانجازات معينة، من هذا المنطلق ارتأينا ان يكون هذا الفصل الأول لهذا البحث لمعالجة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين باعتباره الاطار والبيئة التي تأثرت بها، النخب الجزائرية ومنها أمحمد بن رحال ضمن هذا الواقع استلهم نشاطاته وأعماله السياسية والثقافية، التي تبناها خلال مشواره السياسي مع الادارة الفرنسية وقوانينها المطبقة على الاهالي.

المبحث الأول : الأوضاع السياسية

اختلفت أشكال الإدارة الاستعمارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، إلا أن أهدافها ظلت واحدة تتمثل بصورة خاصة في إحكام السلطة والسيطرة على الجزائريين، حتى تتمكن من إخضاعهم وتحقيق استسلامهم لأجل تمكين المعمرين من استنزاف خيرات الجزائر واستغلال أهاليها، ومن ثمة تقضي على انتفاضاتهم بواسطة مختلف القوانين، والإجراءات الاستثنائية ذات الطابع التعسفي. تأثر الجزائريون بالبيئة الجزائرية التي تغيرت ملامحها منذ 1830م، نتيجة سياسة الاحتلال والقوانين الاستثنائية التي فرضتها سياسة الاحتلال الفرنسي على الجزائريين، ومنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية.

تميز نظام الاحتلال السياسي باحتكار الأقلية الأوروبية للسلطة وإبعاد المسلمين الجزائريين عن الحكم، ورافق ذلك قمع للحريات السياسية والثقافية للأهالي، فمن سنة 1830م إلى 1870م طبقت فرنسا في الجزائر نظامها العسكري على مختلف مناطق البلاد، وكانت السلطة التشريعية في هذه الفترة بيد الملك[1]، الذي تمتع وحده بحق التشريع. أما الولاية العامة فكانت هي الأخرى عسكرية المنهج، مرتبطة مباشرة بوزارة الحربية الفرنسية، تبوأ فيها العسكريون الوظائف السامية. واعتمد الفرنسيون في حكمهم للجزائر خلال هذه الفترة على

[1] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**،ج2،ط3 والشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1983 ص17.

المكاتب العربية، حيث استمال المحتل رؤوس الأسر الجزائرية وأغراهم بعدة ألقاب منها "شيخ العرب" و" الباشا اغا ". ويرأس كل مكتب ضابط فرنسي[1]، وكانت زيارة الإمبراطور نابليون الثالث[2] سنة 1865م لأهم المدن الجزائرية ما بين 03 الى07 جوان محطة هامة، أعقبها تشريعه المعروف " بسناتوس كونسلت[3]" في 14 جويلية 1865م، الذي عرف عدة تعديلات، انطلاقا من سنة 1871م انتقل نظام الحكم في الجزائر إلى المرحلة المدنية[4]، وأصبحت السلطة التشريعية بمقتضى دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة تستند إلى قرارات البرلمانيين، وقسمت الجزائر داخليا إلى ثلاث عمالات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب[5].

كان الهدف الأساسي لفرنسا هو جعل الجزائر مقاطعة فرنسية بحتة، وتحقيق الإدماج الذي لازمها سنوات طويلة، وما تجربة النظام المدني إلا وجه آخر من وجوه الإلحاق بمعناه الواسع[6]، ففي هذه المرحلة عرفت الجزائر مرحلة التطبيق الفعلي لإجراءات الاضطهاد، وكان أخطرها قانون الأهالي[7].

وقد شهدت بداية القرن العشرين تحولات هامة في الإدارة العامة الاستعمارية بعد التوسع في صلاحيات الحاكم العام، واستحداث هيئة نيابية أطلق عليها اسم مجلس النيابات المالية،

---

[1] صالح عباد:**الجزائر بين فرنسا والمستوطنون(1830-1930)**،دط،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص97.

[2] نابليون الثالث(1808-1873) هو شارل بون بارت أول رئيس للجمهورية الفرنسية وثالث إمبراطور فرنسي،شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم(1854-1856)وحملة المكسيك(1861-1867)ينظر:عدة بن داهة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)،ج2،الجزائر،2008،ص405.

[3] ينص هذا التشريع على إن الجزائريين رعايا فرنسيين ولكنهم يخضعون لإحكام الشرع الإسلامي،فإذا طلب احدهم الجنسية الفرنسية فانه يحصل عليها،و لكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي،وهكذا فان الجزائريين فرنسيين من ناحية ورعايا فرنسيين من ناحية أخرى،انظر :ابو القاسم سعدالله:المرجع السابق،ص25.

[4] نفسه.

[5] عبد الوهاب بن خليف: **الوجيز في تاريخ الجزائر(1830-1945)** ، ط2،دار بني مزغنة،الجزائر،2006 ،ص58

[6] شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصر،تر عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات،د.م،1983،ص104

[7] هو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضتها فرنسا على الجزائريين منذ عام 1874م وجرا تطبيقه بمقتضى قانون 1881/07/20م واستمرت الإدارة في تجديده كلما انتهت مدته،تضمن في عام1897م 27مخالفة،منح المدنيين حق إصدار العقوبات على الأهالي،انظر:رابح لونيسي وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2،ط1،دار المعرفة،الجزائر ،2010 ص85.

كاستمرار لسياسة الدمج، التي لم تكن تعني سوى فرنسة الجزائر لخدمة الكولون ومصالحهم الشخصية بالجزائر، وحكمها حكما مباشرا[1]. ورسخ قانون 19 ديسمبر 1900م ذلك عندما أعطي للجزائر الحكم الذاتي، خاصة الاستقلال المالي. ويرى المؤرخ أبو سعد الله أن قانون 1900م هو انتصار للجزائر الفرنسية بالإضافة إلى السلطات المتعددة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي منحها هذا القانون للكولون، ومنحهم أيضا السلطة الكاملة على الأهالي[2].

إن سياسة الدمج قد أدت إلى تذمر الجزائريين تذمرا نمى عن سخط شديد باستخدام أساليب جديدة تمثلت في المطالبة بحقوقهم السياسة والمدنية عن طريق المطالب السياسية بتقديم العرائض كتلك التي قدمت إلى " جول فيري " عام 1891م أثناء زيارته للجزائر بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ التي مكثت في الجزائر لمدة شهرين، ذلك للتعرف على أوضاع الجزائريين[3]، وقد تضمنت هذه العريضة تعديل نظام الضرائب وإصلاح التمثيل النيابي وإعادة العمل بالقضاء الإسلامي، ولم يقتصر هذا السخط على العرائض فقط، بل اخذ شكل انتفاضات عنيفة كانتفاضة عين تركي عام 1901م وانتفاضة عين بسام عام 1906م.

وبمطلع القرن 20م حقق المستوطنون حلمهم الذي طالما ناضلوا من اجله، وهو إقامة حكم ذاتي شامل في الشؤون المالية والمدنية للجزائر بناء على قانون " سناتوس كونسلت " لسنة 1865م، فإن الجزائريين كانوا في وضع قانوني غير محدد، إذ لم يكونوا في ظل النظام الجديد لا مواطنين فرنسيين ولا جزائريين وطنيين، فهم في نظر القانون الفرنسي رعايا وفي نظر المعمرين عبيدا أو سلالة مقهورة[4]. رغم هذه الوضعية لم يكن الجزائريون معزولين عن الأحداث العالمية في مطلع القرن 20م، فقد تأثروا بأفكار الجامعة الإسلامية في الشرق والفكر السياسي الغربي وبالتنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية[5]، كما ظل الرأي العام الجزائري

---

[1] احمد الخطيب: الثورة الجزائرية، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت 1956، ص31

[2] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق، ص90.

[3] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية1962**، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1998،ص202.

[4] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق، ص.27

[5] نفسه،ص100.

رغم كل الحواجز التي وضعتها الإدارة الاستعمارية لعزله يتتبع أحداث العالم الإسلامي، وتطور حركة النهضة به[1]، حيث يذكر علي دبوز: « أن نهضة مصر وصدى زعمائها مثل الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا كان لها ابلغ الأثر في نفوس الجزائريين وأهل المغرب عموما إذ اعتبر هؤلاء نهضة مصر نهضة الإسلام كله وجهادا للعدو المشترك وبأنهم كانوا يقرؤون في نشوة وحماسة جرائد مصر ومجلاتها ووجدوا فيها تعبيرا عن رغباتهم وأحاسيسهم وآلامهم وآمالهم[2]. »، كما كان لدعاية الجامعة الإسلامية دور في إيقاظ الوعي الوطني، خاصة في توجيه أفكار النخبة الجزائرية في اتجاهات محددة هذا الوعي، كما يقول المؤرخ محفوظ قداش « نجده تمسك الجزائريين بالإسلام تمسكا دينيا له بعد سياسي ونجده أيضا في ميلهم إلى الجامعة الإسلامية والقومية العربية وهي إيديولوجيات كان الجزائريون يعبرون بواسطتها عن طموحاتهم)[3] ».

أما عن آثار هذه الدعاية في هذه المرحلة على وعي النخبة الجزائرية بأصنافها فيلخصها سعد الله في كونها منحت الجزائريين جبهة يتخندقون فيها ضد الاستعمار، كما أنها غذت الجزائريين بأفكار وتصورات جديدة للصراع بواسطة الكتب والصحافة التي كانت تصل للجزائر، وعملت أيضا على التعريف بالقضية بمهاجمتها للاستعمار الفرنسي، وتحريض الجزائريين على رفض التجنيس وعلى الهجرة باتجاه المشرق الإسلامي. إن سياسة الاستعمار والصراعات الدولية إضافة إلى دعاية الجامعة الإسلامية، كما جعل الجزائر في بداية القرن 20م تعرف صراعا إن صح التعبير بين مشروعين، فإذا كانت الجامعة الإسلامية تدعو إلى إلتفاف الجزائريين حول انتمائهم العربي الإسلامي، فان مشروع الإدماج الفرنسي يهدف إلى اعتبار الجزائر إقليما فرنسيا[4].

---

[1] شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية**، تسير المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص72.

[2] نهضة الجزائر وثورتها المباركة،ج2،ط1،المطبعة العربية،الجزائر،د.س،ص28.

[3] Mahfoud Kaddache:Histoire du nationalisme Algérien(1919-1954),T1,ENAL, Alger,P19.

[4] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق،ص124

هذا التفاعل نتج عنه يقظة سياسية ينسبها الفرنسيون إلى خريجي مدارسهم اللائكية، مما يعطي الانطباع أن الاحتلال هو الذي خلق الوطنية، بينما يرى سعدا الله غير ذلك مقرا: « إن الاحتلال لم يخلق الوطنية، فالجزائريون ليسوا بحاجة إلى وجود أجنبي فوق أرضهم ليعلمهم معناها، فهي موجودة في نفوسهم وفي خلفيتهم التاريخية على العكس تسببت الثقافة الفرنسية في اضطهادها[1]. »، فالحركة الثقافية التي عرفتها الجزائر مع بداية القرن 20م أدت إلى تبلور نخبتين جزائريتين ذات مرجعيات اجتماعية وفكرية مختلفة هما :

1 – المحافظون: يتكونون في الغالب من أعيان الحضر ورجال الدين وقدمى المحاربين، وبعض الإقطاعيين والمرابطين، يستمدون ثقافتهم من الإسلام. لم يكن هؤلاء مندمجين في تنظيم واضح، لكن نشاطاتهم وأفكارهم كانت واضحة[2]، كما كانوا يطالبون بالمحافظة على الشخصية الإسلامية والمساواة في التمثيل النيابي، ومعارضة التجنيس وإلغاء قانون الأهالي واحترام التقاليد الجزائرية، وبحرية الهجرة نحو المشرق[3].

أما أنشط عناصرها يتمركزون في المدن القديمة كقسنطينة، تلمسان، الجزائر العاصمة ويضيف آخرون بالقول: « هذه الفئة محافظة على الأصول ومرتبطة بالتقاليد وترفض كل تجديد.». كان هؤلاء المحافظون يحاربون كل المشاريع التي تهدف إلى ذوبان المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، فحرموا على المسلمين المشاركة في الجيش الفرنسي أو التطوع فيه، كمت حرموا التجنيس، والدعاية لرفض المشاريع الفرنسية كقانون فصل الدين عن الدولة الذي صدر في 1905م، الذي لم يتم تطبيقه في الجزائر إلا سنة 1907م لصالح الكنيسة، فنتج عنه إحباط ويأس في أوساط العائلات المحافظة وبدأ الحديث عندها عن الهجرة إلى بلاد الشام لممارسة شعائرهم الدينية[4].

---

[1] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق: ص101.

[2] احمد الخطيب: المرجع السابق، ص36.

[3] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق، ص160.

[4] Charles Robert Ageron:**Les Algériens musulmans et la France(1871-1919)**,presses universitaires de France Paris,1968,P1025.

وقد حاولت هذه الفئة أن تدافع عن الجزائريين فاستعملت اللوائح والعرائض وقدمتها إلى المسؤولين الفرنسيين، ففي سنة 1903م قدمت عريضة إلى رئيس الجمهورية " لوبير " طالبت فيها بتوفير الوسائل الناجعة للأهالي للمحافظة على ممتلكاتهم ووضع حد لنزع الملكية من المسلمين وإلغاء القوانين الجائرة[1]، إضافة إلى دورها في محاربة الجهل والخرافات، فحاربت فرنسا هذه الفئة على أساس أنها مصدر الوطنية، وتحت تأثيرات المشرق عكس الفئة المثقفة ثقافة فرنسية، هذا وقد لعبت هذه الفئة بعد الحرب العالمية الأولى دورا كبيرا في المحافظة على الهوية الوطنية ويرى محمد حربي: « إن أنصار الأصالة الجزائرية بالرغم من طرحهم طرحا سيئا لمسألة طبيعة المجتمع الجزائري وطرق تقدمه أفادوا كثيرا من تطابق خطابهم مع أحاسيس الشعب ومشاعرهم الشيء الذي اكسبهم فعالية ونجاعة لم تكن لخصومهم. [2]».

2 – جماعة النخبة: وهي فئة مخالفة لفئة المحافظين لها برنامجها ونظرياتها السياسية الخاصة بها[3]، فيقول عنها الشريف بن حبيلس: « الشبان الجزائريون المتخرجون من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير أن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين. »، ويصفهم فرحات عباس بقوله: « هؤلاء الشبان الذين درسوا في الجامعات الفرنسية فعلمهم لم يزدهم إلا تكبرا فهم ليسوا أطفالا لعائلاتهم ولكنهم أبناء الشعب الجزائري جعلوا عملهم في خدمته[4]. ».

---

[1]Charles Robert Ageron:op-cite,P1028

[2]محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، د.ط، موفم للنشر، الجزائر،1904 ، ص107.

[3] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق، ص167.

[4]Amar Naron: **farhat Abbase au les chemine de la souveraineté**, **editiondonoel** ,Franc ,1961 P40.

تأثر رجالات النخبة بالفكر الليبرالي المستمد من مبادئ الثورة الفرنسية، التي درسوها في المدارس الفرنسية وبالديمقراطية الأوروبية المثالية[1]، لذلك استلهموا منها وسائل النضال السلمية مثل الصحافة والعرائض، ففي سنة 1912م اغتنموا قيام الحكومة الفرنسية بإصدار قانون التجنيد الإجباري للشبان الجزائريين لإخراج أفكارهم، فقاموا باسم لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين التي أنشئت حوالي 1908م بتحرير عريضة حددوا فيها مطالبهم وأهدافهم قدموها في 26 جوان 1912م إلى " بوانكاري " رئيس الجمهورية الفرنسية مطالبين بإنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية، وإلغاء الضرائب ومع توزيع عادل ونشر التعليم. وسياسيا طالبوا بالتمثيل المكافي في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي[2].

هذا ولم يكن النشاط الثقافي السياسي، الذي ميز الجزائر مع مطلع القرن 20م الصورة الوحيدة للجزائر، فعلى الرغم من فشل المقاومات الشعبية التي تخللت القرن 19م في تحقيق نتائج مؤثرة على الواقع، الذي كانت تعيشه الجزائر، إلا أنها نجحت ولو بشكل ضئيل في تغيير ذهنيات واعتقادات المجتمع الجزائري، الذي أضحت لديه مناعة ضد الاستعمار وتعززت قناعته في محاربته، ومن أهم المقاومات الشعبية التي تشكل هي الأخرى وجها من أوجه دفاع الجزائريين ثورة عين تركي 1901م، التي كانت الصاعقة نبهت الأوساط الفرنسية حول مستقبل الجزائر وسياسة الإدماج والثمار، التي حققتها في ضوء حالة الاستقرار التي تعيشها الجزائر، وضرورة تبني نظام خاص للجزائر يمنح الأهالي بعض الحقوق في الضرائب والعودة إلى العمل بالقضاء الإسلامي لإزالة أسباب السخط وكسب الأهالي، ومن جهة أخرى تسببت ثورة عين تركي في ظهور نظام خاص يعرف بالمحاكم الرادعة[3].

---

[1] Ahmed Mahsas:**Le mouvement révolutionnaires en Algérie1er guere mondiale à1954**,Hurmattan Paris,1979,P36.

[2] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق،ص184.

[3] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية(1830-1954)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985، ص44.

ثم ثورة عين بسام سنة 1903م، التي أظهرت دون شك حالة الغليان التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة. وكان من نتائجها سنُّ فرنسا إجراءات اضطهادية جديدة تعرف بمنشور " جونار "، ومن جهة أخرى خاض التوارق معارك ضد الفرنسيين منذ 1902م، ومنعوا توغلهم في الجنوب، كما وقعت عدة انتفاضات بمنطقة الاوراس ما بين سنتي 1916م و1917م بسبب رفض الأهالي لقانون التجنيد الإجباري واتخذت هذه الأحداث أجواء خطيرة في كامل الجنوب القسنطيني[1].

وباندلاع الحرب العالمية الأولى وضعت الجزائر تحت حالة الحصار خوفا من قيام انتفاضة ضد الاحتلال الفرنسي ووجه الحاكم العام في الجزائر " لوثر " نداء إلى المسلمين الجزائريين حذرهم فيه وأكد لهم بأن الله لا يحب الخائنين وطلب منهم المساعدة مؤكدا بأن الحكومة الفرنسية قادرة على ضبط الأمن[2]، وفتحت الحرب العالمية الأولى آفاقا جديدة أمام الحركة الوطنية، حيث كانت تأمل بهزيمة ألمانيا وتركيا لفرنسا، هذا يسمح بإعطاء أمل للجزائريين[3]، ويصبح بإمكانهم المطالبة بحقوقهم أمام حكومة فرنسية منهزمة ضعيفة لا تستطيع رفع العصا الغليظة في وجوههم، لكن فرنسا لم تترك الجزائريين على حالهم، بل قامت بتجنيدهم ودفعهم إلى الخطوط الأمامية رغما عنهم من أجل دفع ضريبة الدم، وقدر عدد المجندين الجزائريين بـ :173019[4]، وعند نهاية الحرب ستعرف الجزائر تحولات عميقة سواء على مستوى المشاريع والإصلاحات الفرنسية. أما على مستوى الحركة الوطنية التي ستتبلور مطالبها السياسية أكثر فأكثر.

---

[1]Charles Robert Ageron:op-cit,P1151.

[2]Ibid,P1140.

[3] ابو القاسم سعدالله: المرجع السابق،ص252.

[4] جيلالي صاري، محفوظ قداش: **المقاومة السياسة(1900-1954)الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1987،ص124.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

الوضع الاقتصادي للجزائر لم يكن بأحسن حال عن واقعها السياسي، فقد كان الاقتصاد الجزائري مرتبطا باقتصاد فرنسا، بل مكملا له وقد ترتب عن سياسة المصادرات والحجز، التي قامت بها فرنسا في بلد يقوم اقتصاده على الزراعة، وتنعدم فيه الإمكانيات إلى أزمات اقتصادية ومجاعات متكررة. نتج عن تهديم البنيات الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين إعطاء الأقلية الأوروبية، والسوق الفرنسية موارد مختلفة، ويد عاملة رخيصة. إن هذا المسار للاستعمار كان قبل كل شيء نتيجة اغتصاب الأرض من الجزائريين بصفة جماعية، واغتصاب الأرض هذا اكتسى أشكالا مختلفة لم يكن ممكنا، إلا بموجب إجراءات تعسفية وبعد إصدار مجموعة من القوانين بداية بنزع ملكية الفلاحين بصفة جماعية، والسيطرة على الموارد الأخرى[1].

انتهج الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال سياسة الاستيطان الكامل للقطر الجزائري معتبرا إياه قطعة من فرنسا، وفي إطار سياسة الدمج بذلت فرنسا جهودا كبيرة من اجل تهجير وتوطين عدد كبير من الفرنسيين، وقدمت لهم تسهيلات كثيرة لتمكينهم من الاستيلاء على الأراضي والأملاك العقارية الجزائرية بمقتضى عدة تشريعات منها: قانون " فارني " **و**قانون 1887م، وسيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، وقد تعددت أشكال نزع الملكية بداية بأراضي الدولة، ثم أراضي الوقف بموجب قرار 08 سبتمبر 1830م، حيث أمسى هذا الإجراء مصدر تمويل ذي صبغة دينية وثقافية واجتماعية، والهدف منه ضرب الأسس الثقافية للمجتمع، ثم عممت المصادرات لتشمل ملكيات القبائل[2]. ومن أكثر الإجراءات الفرنسية تعسفا هو حجز أراضي المهاجرين الثائرين، وأشهر عمليات الحجز هي التي مست المجموعات الثائرة بوسط وشرق البلاد بعد ثورة 1871م، التي بلغت مساحتها 446406 هكتار، ولتشجيع الاستيطان، خاصة غزو الأرياف والمناطق الداخلية قدمت منها 100,000

[1] خير الدين شترة: **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة(1900-1956)**،ج1،ط1،دار البصائر،الجزائر،2009،ص92.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق،ص34.

هكتار لـ 1183عائلة رحلتها من الالزاس واللورين[1]، وكنتيجة لسياسة الاستيطان نمت المستثمرات الفلاحية بفضل المساعدات والتشجيعات، التي تقدمها الحكومة وتشير الإحصائيات رغم اختلاف وتعدد مصادرها على أن الممتلكات العقارية في الجزائر كانت تشتمل على مجموع 20812259 هكتار يملك الجزائريون منها ملكا شخصيا 92261470 هكتار؛ أي ما نسبته 44,33%، ويملك الأوروبيون ملكا شخصيا 11600000 هكتار[2]، وهي تمثل إحصاء سنة 1917م، ومن ذلك تبدو المفارقة بين الجزائريين والكولون الذين اوجدوا في الجزائر إقطاعية فلاحية استولت على معظم الأراضي بعد طرد الجزائريين بصفة جماعية من أراضيهم، ولعل فترة نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، هي مرحلة المصادرات الكبرى، التي نتج عنها إفقار الجزائريين وأزمات اجتماعية دفعتهم إلى بيع أراضيهم، ففي الفترة ما بين 1880م – 1898م تم بيع 512151 هكتار بقيمة 55 مليون فرنك، وهي نتيجة طبيعية لسلسلة الضرائب الثقيلة، وسياسة المضاربة والتعاملات الربوية البنكية[3].

إن نقص المساحة الزراعية وسيطرة الكولون على أخصب الأراضي، وقلة الإمكانيات وضعف الميزانية المخصصة للجزائريين، يضاف إليها الظروف المناخية في بعض السنوات كلها عوامل أدت إلى تقلص الإنتاج، بحيث انخفض المردود الزراعي إلى 05 قنطار في الهكتار، ونصيب الفرد لم يتجاوز 02 قنطار[4]، وعلى العكس من ذلك نجد المحاصيل الزراعية خارج الحبوب كالخضر والفواكه أكثر مردودية، والسبب هو إمكاناتها التقنية والمالية الكبيرة باعتبارها سلعة تجارية، وإن كانت التقارير الفرنسية تقدم إحصائيات فيها الكثير من المزايدة، مما يوحي باكتفاء الجزائر فإن المجاعات المتكررة، التي عرفتها الجزائر سنوات 1867م،

---

[1] عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984،ص142.

[2] عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر(محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا)**، د.ط، دار الهدى عين مليلة،الجزائر،2005،ص80.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص40.

[4] Charels Robert Ageron:Op-cit,P794

1892م، 1897م، 1905م، 1917م، 1920م هي دليل واضح على سياسة الإبادة المنظمة لفرنسا[1]. ومع بداية القرن 20م جرت تحولات عميقة على القطاع ألفلاحي، حيث عوضت مناطق زراعة الحبوب بزراعات كمالية تجارية، خاصة الكروم والتبغ وكان الهدف تزويد السوق الفرنسية بأكبر كمية من الخمور، لذلك ارتفعت المساحة المخصصة للكروم بشكل متسارع من 20 ألف هكتار سنة 1878م إلى ما يقارب 155000 هكتار عشية الحرب العالمية الأولى[2]، كما لعبت الشركات الأوروبية دورا كبيرا في ازدهار زراعة الكروم، وبتشجيع من الدولة، ففي سنة 1880م خصص بنك الجزائر 20 مليون فرنك لتوسيع ممارستها[3] وطبيعي أن يكون ذلك على حساب المساحة المخصصة للحبوب، يضاف إلى مصادرة الأراضي، وتحطيم البنية الاقتصادية، وما نتج عنها من مآسي للجزائريين اعتماد فرنسا منذ بداية القرن 20م ميزانية مستقلة لصالح الكولون، حيث أصدرت فرنسا قانون 19 ديسمبر 1900م، الذي منح الكولون صلاحيات واسعة لإدارة شؤون الجزائر، خاصة منها المالية ومراقبة الميزانية، فبعدما كانت ملحقة بصفة مباشرة بميزانية الدولة الفرنسية أصبحت لها استقلالية تامة كانت في خدمة الكولون بالدرجة الأولى رغم أن 80% من مداخيل الميزانية العامة هي من الضرائب التي يدفعها الجزائريون حوالي 04 مليون فرنك سنة 1907م، و43 مليون سنة 1910م، و44,8 مليون فرنك سنة 1914م بمعدل من 08 إلى 10 فرنكات للفرد الواحد[4].

تسببت السياسة الاستعمارية وسيطرة الكولون على البلاد وخيراتها في إضعاف الجزائريين أصحاب البلاد الشرعيين، فانتشر الفقر وأنهار الاقتصاد وتحول الجزائريون إلى عمال بسطاء عاطلين دائمين، ففي الوقت الذي تضاعف فيه السكان إلى النصف، تناقص

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق،ص39.

[2] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق،ص171.

[3] أندري بريان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984،ص360.

[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1947-1954)،ج1،د.ط،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986،ص43.

الإنتاج الزراعي بنسبة 20% والإنتاج الحيواني إلى النصف فانتشرت المجاعات بمعدل 05 سنوات مجاعة لكل 08 سنوات، وبذلك أصبح كل أربعة من خمسة جزائريين لا أراضي لهم[1].

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

إن الأهداف الحقيقية لمشاريع الاستعمار إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، أو كما سماها أبو القاسم سعد الله " عملية تذويب المجتمع "[2]. كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال مجتمعا قبليا عشائريا ينقسم إلى طبقتين أساسيتين:

1 – الطبقة العليا: تتكون من الاستقراطية السياسية؛ أي الحكام ورؤوساء العشائر والاستقراطية الدينية؛ أي الأشراف المرابطين وزعماء الطرق الصوفية وإقطاعي الأراضي وكبار التجار.

2 – الطبقة الدنيا: طبقة شملت غالبية المجتمع الجزائري، وضمن هذه الطبقة كانت هناك فئة ضئيلة مميزة من سكان المدن تضم المتعلمين، والقضاة وصغار التجار تشكل ما يسمى ببرجوازية المدن[3].

كان الشعب الجزائري يعيش حياة اجتماعية راقية، إذا ما قيست بحياة المجتمعات الأوروبية، لكن عند قدوم الاستعمار واستيلائه على الأرض انهارت الاستقراطية السياسية والدينية، التي قادت الحرب ضد الفرنسيين، والنتيجة تفكك تركيبة المجتمع، وافتقاد الشعب قياداته السياسية التقليدية، وتحت ضغط التعمير وانهيار الحرف والصناعات اختفت المدن التي سوف تعيد تكوين نفسها ببطء، وبشكل جديد مع بداية القرن 20م[4].

إن الأعمال الأولى التي قامت بها السلطات العسكرية قد استهدفت بصورة مباشرة مراكز الثقافة المتمثلة في المساجد والزوايا، وإعادة تشكيل المدن من خلال تشجيع الاستيطان

---

[1] أندري بريان وآخرون: المرجع السابق،ص508.

[2] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930)**،ج4،د.ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992،ص347.

[3] احمد الخطيب: المرجع السابق،ص80.

[4] نفسه، ص82.

بمساعدة المصالح المختلفة الإدارية والعسكرية، والهدف هو إدماج السكان، خاصة مجتمع الريف باعتباره يشكل أغلبية الجزائريين، ومصدر المقاومة وأكثر تماسكا اجتماعيا لاستناده أكثر إلى القيم الدينية. وقد بدأت هذه المواجهة مع الريف، خاصة بعد مقاومة الأمير عبد القادر، حيث اتبع منظرو الاستعمار سياسة تقوم على فرض السيطرة على الأرياف عن طريق ما يمكن تسميته بالارستقراطية الريفية، أو الأعيان، والهدف هو تفتيت القبيلة وتمزيق شبكة العلاقات الاجتماعية[1]. يصرح الوزير " نابليون جيروم " في 31 أوت 1958م: « إن الهدف الذي كان يعمل له هو تفتيت الشعب العربي وإذابته في المجتمع الفرنسي وذلك بضرب الارستقراطية في الريف وإضعاف سلطة القيادة بإضعاف العلاقة بين الملك والخماس هذا الأخير سينتقل للعمل لدى الكولون دون ضريبة عربية والنتيجة اضطراب في الاقتصاد الأهلي والأهم القضاء على علاقات التضامن التقليدية[2]. »

تناقصت الطبقة الارستقراطية تدريجيا، فهي في المدن وأصبحت ضعيفة وقليلة رغم احتفاظها بماضيها وسمعتها، ونفس المصير في الريف نتيجة اغتصاب الأرض والاستيطان، وإلغاء المكاتب العربية[3]، فقد اعتمد عليها الاستعمار في البداية لتوسيع الاحتلال، ثم استغنى عنها وجردها من نفوذها، فالذي كان يحكم عرشا كاملا أصبح لا يحكم إلا قبيلة، والذي يحكم قبيلة لا يحكم إلا فرقة، والعرش قسم بين عدة حكام وأسر. أما المرابطون فقد تمت ترقيتهم في وظائف إدارية، والنتيجة كما يقول فرحات عباس: « إن تلك القبائل العتيدة القوية تحولت إلى جحافل من الأشباح[4]. »، لتفكيك البنية الاجتماعية قامت سياسة الاحتلال على تشجيع التعمير، خاصة في الريف أو الاستعمار الرسمي بتقديم أجود الأراضي وتسهيلات ومساعدات

---

[1]Charele Robert Ageron:Op-cit,P819.

[2]Charles André Julien:**Histoir d Algérie contemporaine(1830-1970)**,pareses universitaire de France,Paris,1964,P31.

[3] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية...**، ج2، المرجع السابق،ص254.

[4] فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها، د.ط ، مطبعة فضالة، المغرب، د.س،ص28.

معتبرة بلغت 6500 فرنك للعائلة سنة 1870م[1]، ومن القوانين التي أصدرتها إدارة الاحتلال قانون " سناتوس كونسلت " لسنة 1863م، الذي فكك القبيلة بإنشاء الدواوير وإعادة توزيع الاعراش بعد انتزاع ملكياتها، وتعزز هذا القانون بإصدار قانون " فارني " سنة 1873م، والقانون التكميلي لسنة 1887م، الذي عوض قانون السناتوس كونسلت المتضمن تفكيك أراضي العرش، وإعادة توزيعها على المعمرين[2]، وبتحطيم القبيلة والعرش لم يعد المجتمع ذلك البناء المتكامل، بل أصبح مجموعة من العائلات تربطها علاقة القرابة، هذه العائلات ورغم ضعف نفوذها المادي والعسكري والديني حافظت على القيم والعادات القديمة، وهي التي سوف تقاوم الغزو الفكري والديني، وتلك العائلات خرجت للمعارضة الثقافية والسياسية للاستعمار الفرنسي[3].

أما بالنسبة لتطور عدد السكان فإننا نلاحظ من خلال الجدول الآتي[4]: (الوحدة نسمة)

السنة	الأهالي	المعمرون الأوروبيون
1856م	2328091	159282
1871م	2125052	530894
1872م	3577063	640976
1901م	4098955	680263
1906م	4447788	752043
1911م	4740225	--------
1921م	4926783	--------

[1]Charles André Julien:op-cit,P50.

[2]Ibid:P50.

[3] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية**...،ج2 المرجع السابق، ص255.

[4]Chareles Robert Ageron:Op-cit,P817.

الملاحظة إن تعداد السكان عموما ظل يراوح مكانه على الرغم من الارتفاع المحسوس منذ نهاية القرن 19م، وظلت الزيادة الطبيعية بطيئة، فهي لم تتعد 1.4% في الفترة بين 1891م – 1901م، بينما تراجعت في الفترة بين 1921م – 1931م إلى 1.3%، وهي نتيجة طبيعية لتقلص الإنتاج الزراعي بسبب انتزاع الملكية وللضرائب المتعددة، التي أفقرت الجزائريين وجعلتهم على هامش الجبال، أو هامش المدن، ويضاف إلى ذلك سنوات الجفاف والمجاعات والحروب، فقد تمكنت فرنسا من تجنيد حوالي 250 ألف جزائري توفي منهم 80 ألف مجندا؛ أي ما نسبته 32%[1]، هذا وقد تسببت سيطرة المعمرين على البلاد وخيراتها في تدهور أوضاع الجزائريين وانتشار الفقر بينهم، كما نتج عن انهيار الحرف والصناعة المحلية ومصادرة الأراضي ودخول رؤوس الأموال والشركات إلى توفير الرخاء للأوروبيين على حساب الجزائريين الذين تراجع إنتاجهم إلى أكثر من النصف، كما خلفت كل الظروف السيئة السابقة حالة يرثى لها على أحوال السكان الصحية، فكثرت الأمراض والأوبئة وانتشرت الوفيات بشكل كبير وعرفت البلاد كوارث ديمغرافية، فقد أدت الكوليرا والمجاعة التي حدثت سنة 1867م إلى ما يقارب المليون وفاة؛ أي ثلث السكان وهي نسبة مرتفعة جدا[2]، كما وجهت المشاريع الاستعمارية لخدمة المعمرين والنتيجة تعقيد حياة أكثر من 05 مليون جزائريا، فانتشرت البطالة بشكل خطير واضطر العمال الجزائريون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن للاستقرار على أطرافها في أحياء قذرة، هذه الظروف القاسية هي التي دفعت الكثير من الجزائريين للتعبير عن رفضهم للواقع الاستعماري بالهجرة إلى فرنسا والبلاد الإسلامية[3]، فقد شهدت جهات سطيف وبرج بوعريريج سنة 1910م موجات هجرة قوية نحو سوريا، رغم أنها من أخصب وأجود الأراضي، كما شهدت تلمسان موجات أخرى من الهجرة نحو البلدان العربية سنة 1911م، التي ترجعها التقارير الفرنسية إلى تعسف القيادة

[1] Chareles Robert Ageron:Op-cit, P817.

[2] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق،ص.50

[3] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية**...،ج2،المرجع السابق،ص121.

واغتصاب الأراضي والدعاية التركية وعبئ الضرائب والرغبة في التخلص من قانون الانديجينا، بينما يرجع أبو القاسم سعد الله ما اسماه الوباء الأخلاقي إلى أسباب متعددة يتداخل فيها العامل الاجتماعي مع الاقتصادي والسياسي والديني[1].

أما السبب الرئيسي الذي غالبا ما يشار إليه فهو قانون التجنيد الإجباري، وإن اختلفت حوله المواقف السياسية بين مؤيد ومعارض، فان النظرة الدينية لهذا القانون والنابعة من اعتقاد راسخ انه: « على المسلم أن يغادر المناطق للالتحاق بديار الإسلام التي بقيت مستقلة ليواصل المقاومة، عوض الخضوع لقانون الكفار سيما إذا كان يعارض الشريعة[2]. »

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية

إن المطلع على الوضع الثقافي، خاصة وضع التعليم في نهاية القرن 19م، وبداية القرن 20م لمعرفة ما حققته المشاريع الاستعمارية، وما تأثير ذلك على بروز النخبة، حيث يجمع اغلب المؤرخين على أن التعليم كان منتشر بشكل واسع عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، لكن الوضع تغير تماما عقب ذلك، فلقد أدرك الاستعمار منذ البداية أن توغل الإيديولوجية الاستعمارية وتحقيق الإستلاب الثقافي لن يتحقق إلا بواسطة التعليم، ذلك بتحطيم التعليم الإسلامي وتعويضه بالتعليم الفرنسي لجعل الجزائري أكثر استعدادا للإدماج في المجتمع والثقافة الفرنسية[3].

وقد وقع خلاف استعماري حول التعليم الذي يجب إن يتلقاه الجزائريون، فهناك من يرفض تعليمهم تماما خوفا من تشكيل روح ووعي وطني لديهم، ويرى البعض الأخر إمكانية إعطائهم تعليما محدودا هدفه أن يصبح الجزائري مؤهلا فقط لخدمة المعمر والاقتصاد

[1] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية...**، ج2، المرجع السابق، ص121.

[2] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص50.

[3] عبد الحفيظ ابو عبد الله: **فرحات عباس بين الاندماج والوطنية(1919-1962)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2005-2006) ص20.

الاستعماري، ولذلك ظل التعليم الفرنسي إلى غاية الخمسينات محدودا بينما بقي تعليم العربية يواجه صعوبات كبيرة، رغم بعض الإجراءات الرامية إلى ترقيته لصالح أقلية صغيرة.

حاربت فرنسا تعليم الجزائريين، ذلك بتحطيم النظام التعليمي الذي كان سائدا من قبل، والمتمثل في المدارس القرآنية، التي أغلق الكثير منها أو قيدت بإجراءات صارمة، وفقدت مصادرها المادية بعد مصادرة الأوقاف من طرف الإدارة[1].

أدرك الفرنسيون من خلال دراسة الواقع الجزائري ارتباط التعليم العربي في الجزائر بالقرآن الكريم، وهو عائق أمام وجود تعليم فرنسي بعيد عن الدين، لذلك فشلت سياستهم التعليمية في تحقيق نتائج جيدة، والسبب الرئيسي هو إن العلم والدين في نظر الجزائريين يشكلان شيئا واحدا وأن أية محاولة للتخلي عن الثقافة الأصلية والاندماج في ثقافة المستعمر هو خيانة، وفي الصدد يذكر مصطفى الاشرف: « إن التعليم الفرنسي ظل مدة طويلة من الزمان مرتبطا في أذهان الناس بمحاولة التنصير بعد إن وقع تعميد وتنصير الألوف من الأطفال الجزائريين اليتامى[2]. »، لذلك كانت سياسة المستعمر تقوم على إضعاف التعليم العربي وإفراغه من روحه المتمثلة في القرآن الكريم، مقابل فتح الباب للمدارس الرسمية والهدف ليس ثقافيا بقدر ما هو سياسي الغرض منه تخريج العدد الكافي من الإطارات في مناصب العبادة والمحاكم الشرعية لمساعدتها على تسيير الشؤون الجزائرية وتحقيق آمال إدماجية[3]، وقد نشطت هذه السياسة أكثر في عهد الإمبراطورية الثانية والفضل يعود إلى نابليون الثالث في فتح أول مدرسة عربية فرنسية بتاريخ 14 مارس 1857م على أساس إن يلتحق بها 150 تلميذا من أبناء المسلمين والمسيحيين الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية والفرنسية.

---

[1] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص(225-226).

[2] مصطفى الاشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنيفي بن عيسى، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983، ص.406.

[3] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق،ص227.

وبسبب نقص المعلمين انشت سنة 1865م مدرسة لتكوين المعلمين، وحرصت أن يكون هؤلاء قد أحاطوا باستعمال اللغة العربية الدارجة وعلى معرفة بالتقاليد والعادات والقدرة على تكييف المناهج حسب عادات الأهالي الفكرية[1]، ورغم أن التعليم المقدم للجزائريين محدود جدا إلا أنه لقي معارضة شديدة من المعمرين الذين يرون إن تعليم الجزائريين يجعلهم يطالبون بحقوقهم السياسية وبالإدماج والمساواة مع الأوروبيين، لذلك أسهموا في إفشال السياسة التعليمية لنابليون الثالث[2].

ومع نهاية القرن 19م بدأ واضحا تغير نظرة الجزائريين نحو التعليم الفرنسي، بحيث بدؤوا يفكرون في تعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية، فهذا التحول يعود إلى انعكاسات سياسة التجهيل الفرنسية، التي جعلتهم يشعرون بالحاجة إلى الثقافة وإلى التعليم، ولو بلغة أخرى، هذا ما يدل على أن الشعب الجزائري العريق في الثقافة لا يتحمل الفراغ الثقافي، ولكي يشبع هذه الحاجة فهو لا يرى مانعا في استعارة لغة أخرى بدلا من لغته التي أصبحت محرمة عليه. إن هذه الثقافة المستعارة بحكم الضرورة تبين الفكرة التي تقوم على التمييز بين الفرنسية كلغة مصالح دنيوية مادية والعربية كلغة التراث الإنساني والديني[3].

قامت السياسة الفرنسية منذ البداية على محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي، فأغلقت المدارس التابعة للزوايا، وحدت من انتشارها، كما تم منع فتح المدارس العربية إلا برخصة من الحكومة[4]، وحاربت اللغة بإبعادها أولا عن الإدارة، حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمية ماعدا المحاكم المتعلقة بالأحوال الشخصية الإسلامية، حيث بقى فيها العمل يجري باللغة العربية، وكذلك في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية، التي يقطنها عدد قليل من الجزائريين[5].

---

[1] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص227.

[2] شارل روبير اجيرون: المرجع السابق، ص113.

[3] مصطفى الاشرف: المرجع السابق، ص416.

[4] احمد الخطيب: المرجع السابق،ص63.

[5] رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، د.ط ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص93.

أما من الجانب الديني فإن التبشير كان احد ركائز السياسة الاستعمارية للقضاء على الإسلام وإضعاف مقاومة الجزائريين، وقد صاحب التبشير العمليات العسكرية الأولى، فقد كان قادة الاحتلال يجمعون الأيتام ويسلمونهم إلى البعثات التبشيرية، ومن ذلك ما فعله "بيجو" بحثه الجمعيات التبشيرية لجعل الأطفال الجزائريون مسيحيون حتى لا يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار حسب قوله[1]، وقد ازدادت عملية التبشير بعد قمع المقاومات الوطنية وانتشار المجاعات والأمراض في الفترة ما بين 1860م – 1870م، حيث شن الكاردينال "لافيجري" حملة تنصير واسعة عن طريق جمعية الآباء البيض بذريعة مساعدة الشعب ويعترف هو نفسه في مراسلة مؤرخة في 06 أفريل 1868م وموجهة إلى مؤسسة الشرق البرية، التي نشرتها الصحافة الاستعمارية: « سيكون لنا من هنا بعد بضع سنوات مصدر من العمال المفيدين المعاونين، أحباب تعميرنا الفرنسي من العرب المسيحيين سيطلب هؤلاء الأطفال الذين تعلموا بمواطنينا وبكلامنا وأمثلتنا سيطلبون هم أنفسهم التنصير[2]. »

هكذا فكر دعاة الاستعمار أن فرنسا حملت إلى الجزائر رسالة التحضر والتمدن، فالمشروع الاستعماري لم يخل من نزعته الصليبية، بل كانت احد أهم أسسه حتى وإن كان يحمل شعار الجمهورية، إننا نجدها في تصريحاتهم وفي أعمالهم عند الجندي والقائد والمواطن العادي: « إنها بالنسبة إليهم معركة الصليب ضد الهلال[3]. »، يقول " لويس فيبو " وهو أحد المفكرين الكاثوليك: «. .. إن الهدف من حربنا في إفريقيا هو أسمى وأقدس من حروبنا في أوروبا ولان موضوع الصراع هنا القضية المقدسة قضية الحضارة قضية الأفكار المسيحية الخالدة[4].»، رغم السياسة الاستعمارية إلا أن الجزائر ستعرف مع بداية القرن 20م زخما كبيرا بظهور نهضة أخذت أشكالا جديدة تضمنت نشاطات اجتماعية وثقافية، وظهور صحافة

[1] جيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق،ص231

[2] نفسه، ص233.

[3] مصطفى الاشرف: المرجع السابق،ص273.

[4] نفسه، ص273.

وطنية، ونوادي وجمعيات وحركة إحياء للتاريخ الوطني، قادها المحافظون والنخبة. وإن كانت أفكارهم وأيديولوجياتهم متضاربة في الكثير من الأحيان إلا أنهما أعطيا للنهضة دفعة قوية شكلت إرهاصات للعمل السياسي، الذي سيتبلور بعد الحرب العالمية الأولى[1]

وفي نهاية هذا الفصل يمكن استخلاص مجموعة من النتائج منها:

1.سن الاستعمار الفرنسي قوانين لخدمة اغراضه وللامعان في استغلال الجزائر ارضا وشعبا واعتبر القطر الجزائري ارض فرنسية، وسكانه يؤدون الواجبات ولا ينتظرون الحقوق.

2.قام الاحتلال الفرنسي بتحطيم البنى الاقتصادية للجزائر، بمصادرة للأراضي وتوزيعها على الاوروبيين وكلما عاشت فرنسا ازمة الا وجدت الحل في المستعمرة الجديدة، وبالتدرج وجد الجزائريون انفسهم في وضعية الغرباء ولم يكن لهم سوى الهجرة او العمل في مزارع وضيعات المعمرين يتقاضون اجور زهيدة وفي ظروف معاكسة تماما للمبادئ التي تتفاخر بها فرنسا والمتمثلة في العدالة والمساواة.

3.عمل الاستعمار الفرنسي طيلة تواجده على تجهيل الشعب الجزائري وتنصيره وتجريده من مقوماته الاساسية واصالته العربية والاسلامية عن طريق غلق المدارس المحلية وتشتيت الطلاب وسجن المعلمين، كما عارض المستوطنون كل محاولة من شانها تعليم ابناء الشعب الجزائري وليت الحكومات الفرنسية مطالبهم في هذا الشأن.

4.قامت فرنسا بتعليم فئة قليلة من الجزائريين من ابناء القياد والاقطاعيين لتحقيق اغراضها الخاصة ووضعت لهم برامج تركز على تمجيد تاريخ فرنسا وتعزيز وجودها في الجزائر، كما اخضعت الاسلام في الجزائر لتوجيهاتها الهدامة، واصدار التشريعات العديدة المخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية بها بل وتحويل المساجد الى كنائس ووضع المعاهد التعليمية الاسلامية تحت ادارة الفرنسيين المسيحيين.

[1] ابو القاسم سعدالله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص145.

الفصل الثاني

حياة أمحمد بن رحال وأثاره

المبحث الأول: المولد والنشأة

المبحث الثاني: وظائفه ومسؤولياته

المبحث الثالث: أثاره ووفاته

خصصنا هذا الفصل للحديث عن حياة وآثار محمد بن رحال من مولده ونسبه ومميزات العائلة التي ينتمي إليها ثم بين نشأته وتعليمه الأول، خلافا للوظائف التي تقلدها أمحمد بن رحال خلال مشواره الذي دام أربعين عاما والمسؤوليات التي مارسها خلال تلك الفترة ،و الآثار المكتوبة التي تركها أمحمد بن رحال ختاما بوفاته.

المبحث الأول: المولد والنشأة

هو أمحمد بن حمزة بن بشير بن رحال بن احمد بن علي بن رحال[1] سجل في الحالة المدنية الفرنسية رحال أمحمد بن حمزة[2] أُختلف في تاريخ ميلاده، فحسب عبد القادر جغلول أن سي أمحمد بن رحال ولد في 16 ماي 1857م[3]، ويقول ابو القاسم سعد الله بهذا أيضا في كتابه " **تاريخ الجزائر الثقافي** " الجزء السادس[4]، إلا أن شهادة عائلته تقول أن سي أمحمد بن رحال ولد في 16 ماي 1858م[5]، في حين يذكر عبد الكريم بوصفصاف ومجموعة من المؤلفين كتاب أعلام الجزائر في القرنين 19 – 20م: « ولد أمحمد بن الحاج بن حمزة بن البشير بن احمد بن علي بن رحال في 14 افريل 1861م[6]. ». أما عن مسقط رأسه فكان بحي السوق في الشمال الغربي لمدينة ندرومة[7]، والحي لا يزال يعيش في ماضيه وشهرته كحي إسلامي قديم[8].

---

[1] نجيب بن المبارك : **ذخائر حاضرة تلمسان**، ج2، ط.د، القافلة للنشر، الجزائر،2002 ، ص88.

[2]Charele Robert Ageron:"**Si M'hamed Ben Rahal,une concience inquiéte dans une Algerien en mutation**",**in** les Africians,T8,JA,Paris,1973,P317.

[3]Abed Kader Djaghloul:Hui**t etude sur l'Algerie**,ENAL,Alger,1986,P03

[4] ابو القاسم سعدالله:**تاريخ الجزائر الثقافي**..،ج6، المرجع السابق، ص224.

[5] صبرينة الواعر: **سي محمد بن رحال دراسة لاهم مواقفه السياسية والثقافية(1884-1925)**،ملتقى دولي "تاريخ حاضرة تلمسان ونواحيها"، جامعة تلمسان،20-22فيفري 2011،ص285.

[6] عبد الكريم بوصفصاف واخرون: **معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**،ج1،ط1،دار مداد نيوفارستي براس، قسنطينة ،2015،ص100.

[7] تقع جنوب غرب مدينة تلمسان وصفها احمد حماني الميلي في مقال له بعنوان "حيدث المتجول "عندما زارها عام 1938 ندرومة مدينة جديدة في طرف جبل بين تاج الراء في جنوب الحصن التاريخي العظيم "هنين" الذي ضربه الاسبان وتقع الغزوات منها في الشمال الغربي على بعد 17 ميل وه يقديمة جدا وشكلها عربي وهندسة بنائها شرقيا بها ومياه جارية وثمار يانعة...)ينظر: احمد حماني: حديث المتجول، البصائر، العدد144،الجزائر،16-12-1938،ص95.

[8] عاشور شرفي: **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي (احداث اعلام ومعالم)**،تر(عبد الكريم اوزغلة واخرون)،د.ط، دار القصبة الجزائر،2009،ص257.

أمحمد بن رحال سليل عائلة حضرية عريقة بالمنطقة لها نشاطات عديدة، فهي كانت تشتغل بالتعليم والقضاء والزراعة، والصناعة والتجارة أيضا، وهو الابن الثاني لحمزة بن رحال[1]، هذا الأخير الذي برز وتفوق في الفقه، والتفسير ونظرا لمكانته عينه الأمير عبد القادر إماما للمسجد الكبير وقاضيا لمدينة ندرومة سنة 1839م[2].

إن المكانة الاجتماعية والثقافية التي حظيت بها عائلة بن رحال عامة، وحمزة والد أمحمد، خاصة أسهمت في تسهيل الطريق لأمحمد بن رحال وتنشئته نشأة صحيحة، فقد اشتهر والده بغزارة علمه في مجال الفقه والتفسير الذي أخذه من كتاب مختصر خليل[3]، وفي مرحلة الطفولة تلقى أمحمد بن رحال المبادئ الأولى للتربية الدينية داخل أسرته من طرف مؤدب، كما جرت العادة داخل الأسر الجزائرية آنذاك، كما أن ثقافة والده حمزة الدينية والأخلاقية إلى جانب منصبه كقاضي، وإمام للمسجد الكبير بندرومة. ساهمت في تكوين ثقافته، ولقد حفظ الطفل أمحمد خلالها القرآن الكريم وكيفية الوضوء والصلاة، ولقد كانت هذه الطريقة متبعة آنذاك وسط العائلات أو من قبل المؤدبين في تلك الفترة، فالطفل يتعلم القرآن الكريم ويتعلمه ويحفظه دون تفسير. ويذكر الشيخ عبد الرحمن الجيلالي في كتابه " **تاريخ الجزائر العام** ": « أن الطفل أمحمد بن رحال ألحقه والده بالكتاب لحفظ القرآن الكريم وهو لم يتجاوز بعد السن الخامسة من عمره[4] على غرار الأطفال في سنه والعادة المتبعة في البيوت الجزائرية منذ زمن طويل ويرجح أن الكتَّاب الذي درس فيه بن رحال كان تابعا للزاوية الدرقاوية[5] التي تنتسب إليها العائلة وإلى

---

[1] صبرينة الواعر: المرجع السابق،ص286.

[2] خير الدين شترة :"**نشاط الحركة الاصلاحية والتعليمية بمدينة ندرومة وضواحيها خلال الفترة(1900-1956)**"،العصور الجديدة، ع13،جامعة وهران،افريل2014،ص162.

[3] عاشور شرفي: المرجع السابق،ص186.

[4] محمد بن عبد الرحمن الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**،ج4،ط7ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1994،ص466.

[5] هي طريقة صوفية تنسب للشيخ محمد العربي بن احمد الدرقاوي(1737-1823)و الذي نشرها في الغرب الجزائري" محمد بن الحبيب البوزيدي، كما ظهرت في تلمسان تحت اسم الطريقة الهبرية في القرن التاسع عشر بواسطة الشيخ الدوكالي والذي اخذ عنه التصوف الشيخ محمد بن بلس. ينظر: صلاح مؤيد العقبي: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، د.ط، دار البراق،بيروت،2002،ص153.

جانب حفظ القرآن وأداء فريضة الصلاة التي تعتبر عماد الإسلام، يقدم المؤدبون دروسا للتلاميذ حول الطهارة التي تعتبر رمز الإيمان ومن شروط الصلاة وقد تلقى الفتى أمحمد هذه الدروس منذ صغره فالمحيط الذي نشأ فيه ساعده على اكتساب ثقافة إسلامية كبيرة[1]. »

وبعد أن أتم أمحمد بن رحال دراسته الابتدائية وسط عائلته. ادخله والده حمزة المدرسة العربية الفرنسية، التي فتحت بندرومة في جانفي 1865م، لكنها لم تستقطب عددا كبيرا من التلاميذ كحال باقي المدارس في كافة القطر الجزائري نتيجة رفض الأولياء لهذا النوع من التعليم، الذي اعتبره مناقضا لدينهم ولعاداتهم الإسلامية. كان أمحمد بن رحال من أوائل الذين انتسبوا لهذه المدرسة وكان عمره آنذاك تسع سنوات تعلم أمحمد بن رحال في هذه المدرسة مبادئ القراءة والكتابة والحساب بالفرنسية[2]. وميزة هذه المدرسة أنها ضمت أبناء الأعيان فقط الموظفين في الإدارة الفرنسية ويقول " Granduillaume " في هذا الشأن: « أن معظم الشباب المسجلين في هذه المدرسة أوليائهم من ذوي الأملاك والذين يجدون بعض الفائدة في تعليم الفرنسية عكس الأكثرية الساحقة التي رفضت هذا النوع من المدارس والذي تجده بعيدا كل البعد عن لغتها ودينها ومعتقداتها[3]. »، وبعدها انتقل أمحمد بن رحال إلى ثانوية الجزائر وهي ثانوية عربية فرنسية فتحت أبوابها في مارس 1858م[4]، وقد انتهجت هذه السياسة الفرنسية الجديدة بعد أن رفض الأهالي المدارس الفرنسية ومنعوا أولادهم من الانتساب إليها، لذلك وجدت فرنسا أن الحل يكمن في الازدواجية اللغوية والفكرية، ذلك بوضع العربية إلى جانب الفرنسية والمعلم الفرنسي إلى جانب المعلم العربي المسلم، ودراسة المعارف الدينية وإلى جانبها العلوم الفرنسية على أن يكون هذا بإشراف مفتي أو قاضي، لكن هذه الخطة لم تدم، كما أن كثيرا من

[1] عز الدين ميدون: **الجواهر المرومة في تراجم علماء ندرومة**، د.ط، دار السبيل للنشر،تلمسان،2011،ص05.

[2] الطاهر زرهوني: "**ندرومة بين الماضي والحاضر**"، مجلة الثقافة،ع1987،09،ص168.

[3] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص06.

[4]Guilbert Grandguillaume:Nadroma l'evolution d'une medina,leiden,EJ,Brill,1976,P134.

المسلمين عارضوها إلا القليل منهم فرغم الازدواجية اللغوية كانت اللغة الفرنسية هي المادة الأساس في هذه المدارس[1].

وحين أحس الفرنسيون بهدوء الأوضاع اغفلوا هذه المدارس فقد اغتنموا فرصة اندلاع ثورة المقراني سنة 1871م، وقيام الحكم الجمهوري في فرنسا، الذي حمل معه حماسا للاستعمار والامبريالية في فرنسا قرر الحاكم العام الجديد الأميرال " De Cruedyon " إغلاق المدارس العربية الفرنسية بقرار 23 أكتوبر 1871م، وذلك عقابا لأبناء العائلات التي ثارت ضد فرنسا، كما أن هذا النظام الجمهوري الجديد نادى بدمج وفرنسة المؤسسات الخاصة بالأوروبيين بمثيلاتها بفرنسا، وهذا بطبيعة الحال ليس في صالح التعليم الإسلامي[2].

وبصدور مرسوم إغلاق هذه الثانوية العربية الفرنسية انتقل أمحمد بن رحال إلى الثانوية الحضرية الرسمية، وهي ثانوية فرنسية بالجزائر العاصمة " Lycée d'Algerie "، وظل بها حتى تخرج سنة 1874م، وقد شهد لأمحمد بن رحال بالتفوق والنجاح في دراسته وإتقانه للغة الفرنسية، وقد كتب عنه صديقه الجنرال " بول ازان " سنة 1928م: « كان أمحمد بن رحال تلميذا ممتازا ولامعا في ثانوية الجزائر وبعد تخرجه منها سافر إلى باريس وأقام فيها لإكمال دراسته. .. وابتدءا من سنة 1878م صار مرحبا به ومقدرا في الأوساط المثقفة والمتميزة[3]. » وبعد تخرجه من ثانوية الجزائر، وجهه والده حمزة نحو مدرسة عسكرية فرنسية تخرج منها برتبة ضابط[4]، غير أن أمحمد بن رحال لم يمارس هذه الوظيفة العسكرية لأنه خالف والده كقايد لمدينة ندرومة سنة 1878م[5].

أما في ما يخص الشهادات التي تحصل عليها أمحمد بن رحال فقد تضاربت الآراء حول مستوياتها العلمية التي تحصل عليها أمحمد بن رحال، هذا راجع إلى شخصيته التي

---

[1]Charles Robert Ageron:op-cit,P319.

[2] ابو القاسم سعدالله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**،ج3، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1998 ، ص21.

[3]Paul Azan:**"si Mhammad ben Rahal"**,L'Afrique française,1928,P522.

[4]Charles Robert Ageron:op-cit,P320.

[5]Paul Azan:op,cit,P522.

يكتنفها الغموض، فهو عبر سنين حياته ومشواره السياسي والثقافي، ومن خلال أقواله وخطاباته لا نجده يتكلم يوما عن نفسه، فهو دائما يتحدث عن الأهالي ويبرز حالتهم ووضعيتهم، ولعل هذا سيتضح لنا من خلال تداخلاته في ميدان التعليم نفسه، فجل تداخلاته التي ألقاها وطالب فيها بتحسين وضعية التعليم الإسلامي، والمطالبة كذلك بالتعليم الفرنسي، فهو لم يشر إلى مستواه الدراسي، وما اذا تحصل على شهادات أم لا؟ ومعظم المصادر التي تتحدث عنه تقر بأنه حاصل على شهادة تعادل شهادة البكالوريا أو ما فوقها[1].

المبحث الثاني : وظائف أمحمد بن رحال ومسؤولياته

تقلد أمحمد بن رحال خلال مشواره الذي دام أربعين عاما وظائف اختلفت اختصاصاتها ما بين الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية[2]، وكان أول منصب تقلده هو تعيينه قايد في فيفري 1878م بعد استقالة والده الأغا حمزة، وبالطبع كانت رتبته اقل شأنا من رتبة والده، مما دفع أمحمد بن رحال إلى الاستقالة سنة 1884م من وظيفة القايد بحيث لاحظ أنَّه لا فائدة تعود عليه، وعلى الأهالي من هذا المنصب مادامت كل السلطات مركزة في يد المستوطنين والإدارة الفرنسية[3].

وقد سبق أن أوضح بن رحال رأيه حول النظام المدني الذي أعلنته الإدراة الفرنسية ابتدءا من سنة 1870م، وتأثيراته السلبية على الأهالي المسلمين لأنه نظام يخدم الكولون بالدرجة الأولى، ويجعل القايد مجرد لعبة في يد الإدارة الفرنسية دون سلطة، وكان ذلك اثناء حضوره المعرض الدولي بباريس في ماي 1878م، وأثناء زيارته لهذا المعرض، لعب أمحمد بن رحال دور المترجم للوفد لكونه يحسن اللغة الفرنسية ويتكلمها بطلاقة[4]، وبالرغم من حرارة

[1] عز الدين ميدون: المرجع السابق، ص07.

[2] Djellali Sari:"L'**emergence des premiers eleneuts de l'stit noderne eu Algerie**",Cahiers de la mediterranée ,N451,1992,P169.

[3] Gilbert Grandguillaume:"**une medina de l'ouest Algerien**",Revuede l'occident musulman,1971,P55.

[4] Grand guillaume Gilbert:op-cit,P88.

الاستقبال التي حظي بها بن رحال وزملائه في قصر الإيليزي من طرف المسؤولين وأفراد الطبقة المرموقة في المجتمع الفرنسي، ورغم حماس بن رحال الشديد في الدفاع عن قضيته إلا أنه رجع إلى الجزائر خالي الوفاض، ولم يحقق طلبه في إلغاء النظام المدني، أو الحد منه[1]، والذي زاد من سلطة الكولون وتحكمهم في الإدارة الفرنسية، وفي السكان الأهالي، فلم يلبث أن استقال من منصبه قبل أشهر من إصدار قانون 05 أفريل 1884م الخاص بالمجالس البلدية، الذي أكد من جديد قانون 24 نوفمبر 1871م[2]، كما كانت وجهة نظر بن رحال حول الموضوع اسشراقية، فهو أيقن أن الإدارة الفرنسية ستواصل سياستها وتدعمها أكثر فأكثر، وستخدم الكولون على حساب الأهالي، فلا فائدة ترجى إذن من بقائه في منصبه كقايد، لأنه صار مجرد آلة بيد الكولون، وبمثابة جاسوس للإدارة الفرنسية، فمهمته تتمثل في إخبارها ما يجري وسط الأهالي[3].

بعد هذا ابتعد أمحمد بن رحال فترة عن الإدارة الفرنسية دون أن يظهر لها العداء وعاش مدة طويلة داخل بيته وسط عائلته، وشغل أوقات فراغه في الكتابة والتأليف، فكانت معظم أعماله خلال الفترة المتراوحة ما بين (1886م – 1892م)، حيث نشر عدة مقالات كانت جلها في الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران، التي انضم إليها سنة 1887م، ومن ثمة نشر أول أعماله بعنوان " **دراسات حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية** "[4]، لكنه ما أن سمع بنية الحكومة الفرنسية في دراسة أوضاع الأهالي بالجزائر، وإعلانها عن تأسيس لجنة تحقيق تتولى هذه مهمة سنة 1891م، حتى توجه إلى باريس رفقة زميله الدكتور ابن العربي[5]

---

[1] عبد الحميد حاجيات: **قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891**،افكار وافاق،ع3،جامعة تلمسان ،2012،ص52.

[2] عز الدين ميدون: المرجع السابق، ص08.

[3] Histoire de l'Algerie ala période colonial(1830-1962),la decouverte,Paris,2012,P01.

[4] سي أمحمد بن رحال: **مستقبل الاسلام وكتابات اخرى**، تص عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون وحدة الرغاية الجزائر،2007،ص47.

[5] ولد بالعربي في ديسمبر 1656م بمدينة شرشال وتعلم بها بعدها انتقل الى الجزائر وواصل دراسته بجامعة الجزائر، درس الطب في باريس ينظر: عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق،ص94.

لمناقشة البرلمان الفرنسي، ورئيسه جول فيري حول الإصلاحات التي ستحملها لجنة الثمانية عشر التي ستقوم بزيارة الجزائر، وقدم خلال ذلك مذكرة اشتملت على الخصوص إصلاح القضاء، وتنظيم المدارس العربية وإصلاح التعليم العربي وتوسيعه إلى الطور الثانوي، بالإضافة لمطالبته بتوسيع القائمة الانتخابية للأهالي، وتمنى رفقة زميله ابن العربي تمثيلا نيابيا أهليا مستقلا[1]، وكانت مذكرة أمحمد بن رحال المرفوعة إلى البرلمان الفرنسي نتاج عمل وجهد كبيرين أين طاف خلالها الجزائر للحصول على إمضاءات النواب والوجهاء والأعيان، وكان له ذلك وكللت جهوده بالنجاح لأن لجنة 18 أدخلت بعض الإصلاحات على التعليم وعلى هياكل أخرى تهم الأهالي[2].

وفي سنة 1898م تولى أمحمد بن رحال منصب مقدم للزاوية السليمانية فرع زاوية الدرقاوية بمستغانم، فالمقدم هو الناشر الحقيقي لتعاليم ومعتقدات الطريقة وهو روح الزاوية نظرا لمهامه المختلفة فتارة نجده مدير الزاوية وتارة عالمها الذي يلقي الدروس ويسدي النصائح لكل من يأتي طالبا للمعونة، وتارة أخرى يخرج في مهام لإخبار أتباع الطريقة على اليوم الذي يلقي فيه شيخ الزاوية الدروس وهو بذلك يعتبر همزة وصل بين شيخ الطريقة وأتباعها[3]. لقد ذاع صيت أمحمد بن رحال ونفوذه الأخلاقي بين أهل ندرومة والمناطق المجاورة لها نتيجة هذه الوظيفة، فمن خلال بطاقة تحقيق لمصلحة الشؤون الأهلية حررت سنة 1899م أكد فيها مدير البلدية المختلطة لندرومة، هذا الأمر قائلا: « أن سي أمحمد بن رحال احتفظ بأكبر تأثير ونفوذ أخلاقي على السكان وبمكانة اجتماعية. »، وخلال هذه الفترة استقبل بن رحال عدة زيارات سواء في منزله الخاص أو في الزاوية، فشهرته الدينية وأخلاقه جذبت إليه عددا كبيرا من الناس جاءوا يستشيروه في أمورهم الدينية، والدنيوية وتمكن بن رحال خلال هذه المرحلة من حياته من

[1] عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص ص(52-53).

[2] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص09.

[3] حسين مدني: **التعليم الفرنسي في الجزائر(1830-1914)الغرب الوهراني أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، **تخصص التاريخ الثقافي والتربوي للجزائر 1830 -1954**،قسم التاريخ، جامعة وهران 2013-2014 ص 72.

تكوين صداقات مع علماء ومستشرقين، ومنها صداقته المتينة مع الملازم الأول " بول ازان "، الذي كان يؤدي مهامه في لالة مغنية ونمور ما بين (1897م – 1902م) حيث كان يتبادل الزيارات معه[1].

وكان أول منصب سياسي تقلده أمحمد بن رحال في ديسمبر 1903م، هو معاون القاضي المسلم في المجلس العام بوهران خلفا لسي منور عبد الرحمن بن سي بومدين قاضي بلعباس، الذي وافته المنية وقد شغل بن رحال المنصب حتى 1907م، وعين مستشارا لدائرة ندرومة – الرمشي بعد فوزه في انتخابات المجلس العام بوهران، وقد أعيد انتخابه في فيفري 1921م لنفس المنصب بعد منافسة حادة مع محضر قضائي متجنس نجح في كسب رضى شيوخ الطريقة الطيبية والقادرية المنافسة للطريقة الدرقاوية التي ينتسب إليها بن رحال[2]، كما زادت مكانة أمحمد بن رحال ارتقاء عندما أعيد انتخابه بالإجماع سنة 1925م نائبا لرئيس المجلس العام بوهران، ففي 18 أفريل 1920م ترشح بن رحال لانتخابات المجالس المالية عن دائرة وهران[3]، فنجح في نيل هذا المنصب بفضل شهرة زميله وصديقه الأمير خالد الذي دعمه بنجاحه في هذه الانتخابات، حيث حصل على 7000 صوتا مقابل 2500 صوتا لمنافسه محي الدين زروق الأمين العام للاتحاد الفرنسي الجزائري، فساهم هذا الفوز في نجاح زملائه أمحمد بن رحال بوهران، وقايد حمود بالبليدة، والدكتور موسى بقسنطينة، وظل بن رحال في هذا المنصب إلى غاية انتخابات ديسمبر 1925م، حيث انهزم ولم يحصل سوى على 2000 صوتا من أصل 12000 صوتا[4].

المبحث الثالث: أثاره ووفاته

تعددت جوانب حياة أمحمد بن رحال، فكان سياسيا من خلال الوظائف التي أوكلت إليه، ورجل دين وتصوف بإشرافه على الزاوية السليمانية بندرومة التابعة للطريقة الدرقاوية

[1] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص10.

[2] نفسه، ص11.

[3] Ali Merad:**Le reformisme musulman en Algerie de(1925-1940),**Paris,Moton,1967,P193.

[4] عز الدين ميدون: المرجع السابق ،ص12.

بمستغانم، وشغل منصب المقدم بها، كما كان باحثا وأديبا صاحب آثار وأعمال أدبية وعلمية، غير أن هاتين الصفتين لم تنل حظا وفيرا من طرف أمحمد بن رحال لأنه صب كل اهتماماته في العمل السياسي، ومواجهة الوضع الاستعماري الذي يعيشه الأهالي الجزائريين، فكانت مادته الأدبية قليلة بالنظر للمدة الطويلة التي عاشها، ورغم قلة مجهوداته الأدبية، إلا أنها كانت ذات قيمة كبيرة ووزن لأنها تعبر عن الواقع المعاش فاهتم بالجانب الديني والاجتماعي للفرد[1].

أمحمد بن رحال كتب عدة بحوث ونصوص لكنها لم تنشر، كما أن معظم تدخلاته كانت تنشر في الصحف الجزائرية الأهلية والفرنسية، وهو ما يصعب جمعها لم يكن يكتب اسم صاحبها، خاصة وأن معظم المقالات التي نشرها في الفترة الممتدة ما بين (1893م – 1922م)، وأحيانا يشار إليه باسم مستعار نظرا لسياسة الرقابة المشددة التي تشنها الإدارة الفرنسية على الصحف الجزائرية ومثيلاتها من الصحف الفرنسية المعتدلة، إضافة إلى هذا كان أمحمد بن رحال يكتب في جرائد سياسية هامة، حيث كانت أعين الإدارة الفرنسية لا تفارقها مثل جريدة الحق الوهراني[2]، الإقدام، التقدم، بدليل أن كل هذه الجرائد لم تعمر طويلا[3].

صب أمحمد بن رحال جل اهتماماته في الدفاع عن القضايا الأهلية، وهو السبب الذي حال بينه وبين المواصلة في الكتابة الأدبية، وإذا نظرنا إلى أعماله المنشورة نلاحظ أنها كتبت في السنوات الأولى من نشاطه في فترة الشباب عندما كان لا يتجاوز الثلاثين من عمره (1887م – 1892م)، وقبل أن ينشط في الساحة السياسية من خلال المجلس العام والنيابات المالية[4].

---

[1] ابو القاسم سعدالله: **التاريخ الجزائر الثقافي**...،ج6،ص224.

[2] صدرت 1911م الى غاية غلقها 1912م والتي عرفت مشاركة نخب تلمسانية فيها كمحمد بن رحال كانت تصدر بالفرنسية اضيف لها منذ العدد31 صفحتان باللغة العربية كانت تدافع عن حقوق المسلمين الجزائريين ورفض القوانين الاستثنائية وفضح الممارسات التنصيرية في الجزائر في مطلع القرن العشرين. ينظر: الزبير سيف الاسلام: تاريخ الصحافة بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1900)،ج3،د.ط،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982، ص99.

[3] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص12.

[4] المرجع السابق، ص13.

ومن أهم أعماله الأدبية حسب تاريخ ظهورها مايلي:

1 – دراسة حول تطبيق التعليم الرسمي في الجزائر: وهي مقالات نشرت سنة (1892م – 1921م) في مجلة **الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران** الجزء السابع، حيث لم يمر وقت طويل على صدور مرسوم 1321 العدد 33 أفريل، جوان، ص118، فيفري 1883 والذي يقضي بإجبارية التعليم في الجزائر لكل الأهالي والأوروبيين مع المجانية والعلمانية، وقد جاء في فترة كانت فيه البنية الثقافية الأهلية على وشك الانهيار[1]، قبل أمحمد بن رحال هذا المرسوم ووجده حلا للأزمة الثقافية في الجزائر لكنه رفض بعض بنوده، فكتب هذا البحث ليقدم من خلاله اقتراحاته، وملاحظاته حول السياسة التعليمية الفرنسية، ويقترح بعض الحلول والبدائل التي تخدم الطرفين الأهلي والفرنسي، خاصة وأنه انتشرت موجة من المعارضة من طرف الكولون الذين سعوا لجعل التعليم في الجزائر ذو وجهة استعمارية يخدمهم ويخدم الإدارة الفرنسية عن طريق توجيه الأهالي نحو التعليم المهني والحد من انتشاره في كافة المناطق، كما نص عليه المرسوم[2].

2 – **السودان في القرن السادس عشر:** وهو نص ترجمه أمحمد بن رحال إلى اللغة الفرنسية[3]، وهو مقتطف من كتاب " **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**" لصاحبه " محمد الصغير بن الحاج عبد الله "، الذي يتحدث عن سلطان المغرب احمد بن منصور الذي حكم في القرن 16م وعن حربه التي شنها بجيش عظيم[4].

3 – **سياحتي عبر بني أزناس:** ويعتبر هذا بمثابة البحث وقد نشره أمحمد بن رحال في مجلة الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران الجزء التاسع سنة 1889م[5]، وكتبه بعد أن عقد رحلة

---

[1] سي أمحمد بن رحال: المصدر السابق،ص47.

[2] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص13.

[3] يوسف دحماني: **الحياة الثقافية والاجتماعية ابان الاحتلال الفرنسي(تلمسان انموذجا 1900-1954)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة والثورة التحريرية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص96.

[4] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص14.

[5] Hadj Dahmane:**"Naissance de la communication culturelle d'expression française en Algerie",A**nnales du patrimoine,Université de Mostaghanem,N13,2013,P27.

استكشافية سياحية لمنطقة أزناس الحدودية سنة 1888م، ووضع ملاحظات كانت في اغلبها تخص الإدارة الفرنسية التي بدأت تفكر في احتلال للمغرب الأقصى، حيث نصحها بعدم البحث في وضع يدها ولو على أصغر قطعة في المغرب[1].

4 – **انتقام شيخ:** وهي عبارة عن أقصوصة مكتوبة باللغة الفرنسية ألقاها أمحمد بن رحال سنة 1881م، وهي تعتبر أول قصة قصيرة تكتب باللغة الفرنسية في الجزائر تحدث فيها بن رحال عن يوميات أغا من الأثرياء يدعى بلقاسم بودواية، شيخ كبير يحلم بأن يخلد مجده ويحافظ على غناه ببناء برج كبير، لكنه اصطدم بواقع مرير بمكر وخصة وخداع الشخص المكلف ببناء البرج الذي سلبه جل ماله دون أن يتم العمل، وقد جعله أمحمد بن رحال في هذه القصة مستوطنا ايطاليا يدعى " طونيو " ومن خلال هذا الشخص الثاني في القصة يتطرق بن رحال لحركة الاستيطان، التي عرفتها الجزائر خلال تلك الحقبة، وبين من خلال هذه الشخصية القصة الصفة الغالبة على الكولون، وهي صفة الخداع والمكر وحب النفس إلى جانب هذا تطرق بن رحال إلى وضعية المجتمع الجزائري، وبالخصوص إلى رجال الدينوالزوايا الذين تخلى البعض منهم عن مبادئهم، وغرقوا في الخرافات والأباطيل، حيث جسد لنا شخصية الشيخ مسعود رجل الدين الذي تحول إلى شاعر جوال يسعى لالتقاط المال من الناس، حتى صار لا يفرق بينه وبين المتسولين. إن هذه القصة تصف لنا حياة الجزائريين خلال تلك الحقبة، ورغم أنها نسج خيال من بن رحال إلا أنها لم تبتعد عن الواقع المعاش في تلك الفترة من بدايتها إلى نهايتها، وقد نشر أمحمد بن رحال هذه القصة في المجلة الجزائرية والتونسية الأدبية والفنية[2].

5 – دراسة حول تنظيم التعليم العالي في الجزائر: وهو عبارة عن مذكرة غير منشورة قرأها أمحمد بن رحال أمام السيد " جول فيري " رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1891م[3]، وهي

[1] عز الدين ميدون: المرجع السابق، ص14.

[2] نفسه، ص15.

[3] سي أمحمد بن رحال: المصدر السابق،ص55.

دراسة للحالة المزرية التي تعيشها الحركة الثقافية في الجزائر، فنظام التعليم الأهلي انهار تماما، فجاء أمحمد بن رحال بحلول واقتراحات حول هذا الموضوع، مست بالدرجة الأولى المرحلة الثانوية من الدراسة، وقد سلط الضوء على المدارس الشرعية الثلاث وعلى النظام المتبع بها، ولقد نالت اقتراحات بن رحال استحسان أعضاء اللجنة وعلى رأسهم جول فيري الذي قال له: « لقد فهمت يوجد في مشروعك أفكار واقتراحات لا يحق لأي حكومة إهمالها أو رفضها، سأتبنى مشروعك[1].»

وفاته:

توفي أمحمد بن رحال يوم 06 أكتوبر 1928م عن عمر يناهز 70 سنة، بعد مرض عضال (تورم الأعصاب)، ولقد نشرت معظم الصحف الصادرة آنذاك سواء كانت أهلية أو فرنسية نعيا لسي أمحمد بن رحال مباشرة بعد ذلك، فجريدة **النجاح** أعلنت في 10 اكتوبر 1928م عن وفاته وقدمت عزاءا له، كما ألقى السيد محمد الشريف سي سي بان خطابا في اللجان المالية في 04 نوفمبر 1928م ذكَّر فيه بخصال وأعمال أمحمد بن رحال، وفي أكتوبر 1928م نشر مقالا بقلم السيد " يسول مدور " في جريدة LA VoiX deshumbles صوت المستضعفين عن أمحمد بن رحال، كما أعلنت مجلة **إفريقيا الفرنسية** في ديسمبر 1928م في مقال للجنرال " بول ازان " عن وفاته[2]، لقد كان اليوم الذي توفي فيه أمحمد بن رحال مناسبة لأكبر مظاهرة جمعت الفرنسيين والأهالي، فقد جمعت وفاة بن رحال الفرنسيين والجزائريين، لأنه طيلة حياته وهو يسعى لخلق همزة وصل بينهم وقد نجح إلى حد ما في ذلك، وحسب ما سبق ذكره عاش بن رحال أكثر من سبعين عاما اكتسب خلالها خبرة تزيد عن الأربعين عاما في المعترك السياسي والثقافي، عاش خلالها أحداثا عدة عرفتها الساحة

[1] سوسن سعيدي: **لجنة جول فيري البرلمانية ومسألة الجزائر(1891-1893)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الحديث والمعاصر كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم تاريخ، جامعة بونعامة، خميس مليانة،2016-2017،ص83.

[2]Assmblées Finaneires Algeriennes: **session extraodinaire de novembre 1928, N15**, imprimerie Administrative victor HEINTZ,1928,P521.

الجزائرية والفرنسية واستطاع التأقلم مع هذه الأحداث نظرا لثقافته المزدوجة واحتكاكه بالفرنسيين والاوروبيين، من جهة ومعرفته لأوضاع وتوجهات زملائه الجزائريين من أخرى[1].

ومن خلال ما قدمناه عن حياة أمحمد بن رحال في هذا الفصل نستنتج النقاط التالية:

1. البيئة التي تربى فيها أمحمد بن رحال فهو سليل عائلة حضرية عريقة وذات وجاه ساهمت في نشأته نشأة صحيحة.
2. بالرغم من تقرب عائلة أمحمد بن رحال من الادارة الفرنسية الا انه لم ينخدع بها وبمظاهرها.
3. من خلال عرضنا للمسؤوليات التي شغلها أمحمد بن رحال نستنتج انه اهتم بالقضايا التي تشغل الاهالي بدليل انه اعتزل المنصب الذي اعطته له فرنسا وانشغل بالدفاع عن الاهالي من القوانين الجائرة التي كانت تصدرها الادارة الفرنسية.
4. لم يهتم بن رحال بتأليف والكتابة لأنه صب كل اهتماماته في العمل السياسي ومواجهة الواقع الاستعماري الذي يعيشه الجزائريين، الا ان هذا لم يمنعه من تدوين بعض الاعمال قبل ان ينشط في الساحة السياسية.

[1] عز الدين ميدون: المرجع السابق،ص15.

الفصل الثالث

مواقف أمحمد بن رحال في الدفاع القضايا الوطنية الجزائرية.

المبحث الأول: موقفه من التجنيد الإجباري.

المبحث الثاني: موقفه من الاندماج والتجنيس.

المبحث الثالث: موقفه من التعليم.

المبحث الرابع :موقفه أمام اللجنة الفرنسية.

يرى جزء كبير من الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث أن كتلة المحافظين هي نواة العمل السياسي لأنها وجهت نشاطها على شكل مطالب وعرائض للإدارة الفرنسية بعد صدور العديد من القوانين التي أثارت مشاعر الجزائريين مثل: الجنسية والتجنيد الإجباري وغيرها[1] وفعلا لقد شكلت تلك القوانين الصدمة التي مهدت للمقاومة الفكرية والسياسية وانتقلت الجزائر إلى مجال من الصراع ولكن بنوع جديد، بعدما طبع القرن التاسع عشر نموذج واحد كان غايته الدفاع عن الأرض والمقدسات من منطلق الجهاد[2].

إن الوجه الأبرز في المراحل الأولى للنشاط الفكري والسياسي في الجزائر المستعمرة هو صفة النشاط الفردي وكثير من أولئك الذين تحملوا المواجهة باللسان والقلم وبالتجمعات وعقد الندوات وغيرها ومنهم من حمل إلى الجهات الاستعمارية وجهات نظر الجزائريين ومطالبهم وهذه الصفات نابعة من ثقافة أصحابها أكثر مما هي توجهات سياسية لذلك أكثر من واجهوا الإدارة الفرنسية بمفردهم ودون الحاجة إلى جبهة سياسية أو حزب أو تنظيم وكانوا في الأصل علماء انطلقوا من واجب العقيدة الوطنية ومن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3].

وبهذا فقد سجل محمد بن رحال حضوره بشكل فعال على الساحة السياسية والثقافية في الجزائر من خلال مناقشته لكل القضايا المطروحة والتي كانت تهم الجزائريين ومنها :

المبحث الأول: موقفه من التجنيد الإجباري

تعود قضية التجنيد الإجباري إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر أين فتح مجال العمل في الجيش لدعم القوات الفرنسية في ضبط الأمن داخل الجزائر مع التوسع الاستعماري وفي مواجهة المشاكل الخارجية كالحرب الفرنسية البروسية 1870م وكانت صفة هذا التجنيد

---

[1] ابو القاسم سعدالله: **تاريخ الجزائر الثقافي...**، ج6، المرجع السابق، ص 152.

[2] احمد الخطيب: المرجع السابق، ص81.

[3] عبد العالي فضل: **تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين 1830_1919(دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنموذج أمحمد بن رحال – ابن سماية – ابن حبيلس)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص11.

إدارية، لكنها لم تكن محل ترحيب المعمرين وبعض رجال الجيش وحججهم في ذلك الخوف من تسليح الجزائريين وتحول التجنيد إلى وسيلة للمطالبة بالمواطنة[1].

ومع مطلع القرن العشرين اشتد النقاش بين الفرنسيين حول آليات جديدة لتجنيد الجزائريين تحت ضغط ظروف دولية تتمثل في تصاعد التوتر السياسي وفرنسية تتمثل في تراجع نسبة الولادات وتأثيرها في تناقص عدد المجندين خاصة مع دفعة(1903م –1904 م) وقد أسفر هذا النقاش على ظهور مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين، كمخرج لفرنسا من مشاكلها حيث رأى Messimy المشرف على ميزانية الحرب أن الجزائر يمكنها أن تقدم عددا كبيرا من الجنود لفرنسا فأرسلت لجنة تحقيق إلى الجزائر سنة 1908م[2]، كانت سببا في نقل النقاش حول موضوع التجنيد من فرنسا إلى الجزائر، حيث اختلف الجزائريين حوله.

وكان أمحمد بن رحال قد ناقش المسالة العسكرية منذ ظهورها في الجزائر، حيث وجه مذكرة في 02 – 01 – 1908م إلى اللجنة الفرنسية المكلفة بقضية الاكتتاب العسكري اشترط فيه تهيئة الأرضية جيدا لتطبيقه بقبول المسلمين في الوظائف الخاصة وتوسيع حرية الصحافة وتسهيل القروض[3]، كما تكون هذه التهيئة بتحسين أحوال العساكر الجزائريين والسماح لهم بالترقية والوصول إلى مراتب عليا قبل الحديث عن تجنيد المزيد من الجزائريين[4]. فهو من البداية عارض التجنيد الإجباري وعمل على سحبه خوفا من التفرنس[5]، بالإضافة إلى أنه ينافي الحالة الشخصية للمسلمين الجزائريين وقيمهم ومثلهم ويناقض اتفاق 05 جويلية 1830م، الذي نص على الاحترام الكامل للدين الإسلامي والأعراف الجزائرية، كما رأى فيه

[1] Gilbert Meynier: **l'Algérie révélée la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle édition el maarifa**,2010,P88

[2] Ibide,P90

[3] Charles Robert Ageron: **les Algériens musulman et la France 1871-1919** ,OP-cit ،P1064.

[4] عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريريةج1**، د ط، دار هومة،الجزائر، 2012، ص23.

[5] نفسه، ص23

ظلما وتعسفا في حق الجزائريين وعبئا جديدا يثقل كآهلهم، زيادة على معاناتهم من القوانين الجائرة للسياسة الاستعمارية.

وقد ولد طرح المسألة العسكرية سخطا شعبيا كبيرا من الجزائريين جسدته المظاهرات والاحتجاجات، فمع بداية عمليات الإحصاء في نهاية صيف 1908م بدأ تجمع الناس في حشود كبيرة أمام المقرات الإدارية للاحتجاج، وكثرت المظاهرات الهائجة أمام البلديات في عدة مناطق: خنشلة، بئر خادم، وفي مظاهرات بئر خادم أعلن احد الأعيان بأنه يفضل قتل ابنه على أن يتركه يذهب للتجنيد[1].

وفي شهر سبتمبر 1908م أرسل أعيان تلمسان احتجاجية مصحوبة بسبع عشر صحيفة من الإمضاءات المرصوصة أعلنوا فيها عزمهم على مغادرة الجزائر خير لهم من البقاء وتحمل التجنيد[2]، وفي البلدية المختلطة جبل " الناظور " قام 3000 شخص بمحاصرة البرج الإداري لتريزال في صبيحة 14 سبتمبر 1908م، ولم يتم تحريره إلا في المساء بواسطة مفرزة للقناصة[3]، وستظهر حركة الهجرة مع عمليات إحصاء الشباب وتشتد خلال سنتي (1911م – 1912م).

وأمام هذا السخط حاول بن رحال إقناع الإدارة الاستعمارية بصرف النظر عن قانون التجنيد، لذلك حمل هموم مواطنيه ونقلها في رسالة إلى مجلس معاينة الشباب المعني بعملية التجنيد بعد صدور قانون الثالث فيفري 1912م اخبره فيها بما يقوله الجزائريون: « ما طلبتموه منا ظلم فلم نقبل ولم نرد قبوله وإن أردتم جبرنا عليه فنقتل بأيدينا أولادنا ونقتل أنفسنا إزاء أجسادهم، تحقيقا لم ندع قلب دولة قوية لكن لا طاقة في العالم تمنعنا من أن نقتل أنفسنا[4]. »، وأمام حالة الهيجان والروع الذي أصاب الجزائريين جراء إصرار فرنسا على المضي في تجنيد الجزائريين قام أمحمد بن رحال بعرض شكوى تصف الحالة البائسة للجزائريين، وتحمل

[1] Gilbert Meynier:OP,Cit,P91

[2] ibid,P91

[3] غانم بودن: **سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين**، جامعة بن خلدون، تيارت، ص11.

[4] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص33.

رغباتهم في رسالة موجهة إلى مستشار بلدي مؤرخة في 08 جوان 1912م جاء فيها: «فالوطني يقول إني احتمل ضرائب ثقيلة منتفع بها بالخصوص غيري، مجبور لكل سخرة حقا أو باطلا. مهان. الربا أفقرتني والاستعمار قمعني والآن دون معارضة طلب مني الأوحد الباقي عندي وهو ولدي فهل هذا حق؟[1].»

واتخذت الاحتجاجات في الغرب الجزائري شكلا حادا وبعدا خارجيا مستغلة الظروف الدولية، والخلاف الألماني الفرنسي ففي ندرومة والرمشي وتلمسان تزامنت المظاهرات المناهضة للتجنيد مع مجاز فاس، ورفضت الكثير من العائلات عمليات لجنة الانتقاء وذهبت إلى طنجة أين استقبلت من طرف القنصل الألماني وطلبت منه الحماية[2]، فلقد كان لهذه المظاهرات وقع كبير في داخل وخارج الجزائر، رغم محاولات السلطة الفرنسية تطويقها باستنفار عسكري غير مسبوق، إضافة إلى الاستنجاد ببعض رجال الطرق الصوفية الخاضعين لإدارتها، ومنذ ذلك الحادث صارت ندرومة تعرف بالبلدة الصلبة[3].

وتدرج مواقف أمحمد بن رحال في معارضته لقانون التجنيد الإجباري أمام تعنت الإدارة الاستعمارية إلى المناداة بعدم فرضه وإجبار الناس عليه بمنحهم الاختيار والتطوع، لكن عندما رأوا إصرار فرنسا على تطبيقه أملوا أن يروا فيه خطوة في طريق الحصول على الحقوق في ظل الوفاء للإسلام وتعاليمه[4]، ولهذا سافر أمحمد بن رحال بعد قبول التجنيد الإجباري مقابل الحصول على الحقوق السياسية على رأس وفد رفقة أعيان مدينة ندرومة في 14 جوان 1912م، وتم استقبالهم في باريس استقبالا حسنا وتناقش معه السياسيون حول مشاكل الأهالي، وبحث سبل الخروج منها وطالب بسحب مرسوم التجنيد الإجباري أو تقديم منحة

[1] Charles Robert Ageron:OP-Cit,P1074

[2] Gilbert Meynier:OP-Cit,P98

[3] خير الدين شترة: "نشاط الحركة الإصلاحية المرجع السابق، ص136.

[4] Questions diplomatiques et coloniales، **revue de politique extérieure cinqueme**، (janvier-juin) anné-1901tome xi، paris، p541.

تعويضية لهذا العمل أو السماح بالهجرة إلى بلاد الإسلام[1] مناشدا رئيس الجمهورية "فاليير" ورئيس الوزراء " بوانكاري " مقابل هذه الاقتراحات بتحقيق الإصلاحات معارضا كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج أو يقضي إلى التجنيس أو التفرنس[2].

ويظهر من خلال هذا الموقف فكر أمحمد بن رحال الذي ينتمي إلى التيار الإصلاحي الذي يرفض فكرة إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي ورفض كل الوسائل المؤدية إلى ذلك ومنها كان رفضهم للتجنيد الإجباري من الأساس، ولكن عندما أصبح أمرا محتوما عليهم اشترطوا على السلطات الفرنسية تحسين أحوال الجزائريين وتقديم تعويضات مناسبة.

المبحث الثاني: موقفه من الاندماج والتجنيس

تعتبر سياسة الاندماج من أهم السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية، حيث أن جل القوانين والمراسيم التي أصدرتها هذه الإدارة في الجزائر ظهرت لتدعيم سياسة الاندماج ولتجعل الجزائر مقاطعة فرنسية وامتداد لها بغض النظر عن الفاصل الجغرافي، وهو البحر المتوسط فلم يمر وقتا طويلا على دخول فرنسا للجزائر، حتى قامت بأول خطوة نحو تحقيق مخططها الاندماجي وتجلى ذلك في إصدارها لمرسومين هما :

1 مرسوم 1834م القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا.

2 مرسوم 1848م الذي يؤكد المرسوم السابق ويعتبر الجزائر جزءا من فرنسا.

وهذان المرسومان مكنا فرنسا من تحقيق جزء هام من مشروعها الاندماجي، وهو يعتبر قاعدة وأساسا لاستكمال الأهداف الاندماجية الأخرى وتحقيقا وتجسيدا للاندماج الإداري، الذي تصبح وفقه الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات، ويتجزأ إلى مديريات، كما تتشكل وتتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية[3].

[1] Charles Robert Ageron: Les Algériens musulmans et la France(1871-1919) p1075.

[2] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص23

[3] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص 293.

وقد تجسد هذا الاندماج بوضوح في مرسوم 15 ماي 1869م، الذي قسم الجزائر إلى قسمين: القسم الشمالي مدني، والقسم الجنوبي عسكري، وقسمت المنطقة الشمالية نفسها إلى ثلاث ولايات عملات (الجزائر، وهران، قسنطينة)، والقسم الجنوبي إلى أربع مناطق خاضعة للإدارة العسكرية وفي 26 أوت 1881م صدر مرسوم يقضي بإلحاق كل الإدارات والشؤون الأهلية مباشرة بالوزارات المختصة في فرنسا واعتبر الحاكم العام منسقا ومساعدا يسهل عملية الاتصال بالوطن الأم[1]، من خلال هذه السياسة أرادت فرنسا إيهام الجزائريين أنهم سيتمتعون بنفس الظروف، وبأنها ستلحق كل إدارة بوزارتها المختصة، وفي الواقع هذا سوى تمهيدا لسيطرتها الكلية على الجزائر، فبعد احتلالها للأراضي وجهت سياستها نحو الأهالي وسلكت تنظيما تعسفيا لا يخدمهم، وليس في صالحهم هذا التنظيم هو ما يعرف بسياسة الاندماج[2].

ومن ابرز خطوات الاندماج التي انتهجتها فرنسا، هي أبواب الهجرة للأوربيين إلى الجزائر تمهيدا لتغليب العنصر الأوروبي على العنصر الأهلي، وتغير الخريطة الديمغرافية في الجزائر، كما قدمت لهؤلاء المستوطنين كافة مستلزمات المعيشة من سكن وعمل وأرض، فقد اقتطعت الإدارة الاستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي الجزائرية، التي اغتصبتها من أصحابها بفعل قانون مجلس الشيوخ 1863م، الذي نص على الملكية الفردية، وبالتالي قضت على ما يعرف بأرض العرش، التي كانت تجمع القبائل، وهذا المرسوم خطوة من خطوات إضعاف الأهالي والقضاء على الروح الجماعية، وبالتالي تشتت العائلات والقضاء نهائيا على الأسر الكبيرة، التي كانت تقف ندا للإدارة الفرنسية والكولون[3].

لم تهتم الإدارة الفرنسية بالجانب الديني للأهالي الجزائريين بدليل أنها وجهت سياستها نحو جانب أساسي وهام في الحياة الاجتماعية والثقافية الجزائرية، وهو القضاء الإسلامي الذي حاصرته بالمراسيم والقوانين التي تحد من اختصاصاته، فكان أهم قانون طبقته عليه هو

[1] صبرينة الواعر: المرجع سابق، ص294.

[2] Charles Robert Ageron: **France coloniale ou parti colonial**,1978, p 190

[3] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص 297.

مرسوم 1892م، الذي قيد صلاحيات القاضي المسلم وحصر مهامه في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، بينما صارت الأمور الأخرى بيد الإدراة الفرنسية، التي أحدثت ما يعرف بقاضي الصلح، وهو فرنسي، بالإضافة إلى المحاكم الزجرية والجنائية، وهيئة المحلفين[1]، وهي من النظم التي لم يسبق أن جرت العادة عند المسلمين أن عرفوها، ولقد ألحقت كل الإدارات القضائية الجديدة بوزارة العدل الفرنسية، ما عدا القضاء الإسلامي، الذي ظل تابعا لوزارة الحربية. فأين المساواة التي تبناها الإدماج؟ فإذا كانت فرنسا ترغب حقيقة في إدماج الجزائر، فلماذا تخضع الجزائريين لقوانين استثنائية؟ ولماذا لا تجعلهم على نفس درجة الفرنسيين في الحقوق والواجبات؟ ولماذا تقيد حرياتهم ؟

إن الإدارة الفرنسية لم ترغب يوما في جعل الجزائريين على قدم وساق مع الأوروبيين، هذا الأمر لم يكن غامضا ولا مخفيا، فقد وضح بجلاء في أنظمتها وقوانينها ومرسوم 14 جويلية 1865م واحدا منها، والقاضي بمنح الجنسية والمواطنة الفرنسية للأهالي، وبالتالي يصيرون فرنسيين يتمتعون بالحقوق الفرنسية بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية، فالتجنيس كان يقضي فصل الدين عن أمور الدولة، فلا يصير بإمكان الأهلي المتجنس الخضوع للقضاء الإسلامي، ولكنه يخضع للقوانين الفرنسية[2].

وهذا يؤكد أن هدف فرنسا انصب في خدمة مصالحها ومصالح مستوطنيها ورعاياها من الفرنسيين، فالجزائر كانت تمثل لها الأرض وما تحتويه من خيرات تساعدها في تطوير صناعتها وتحقق لها الربح ورؤوس الأموال، وبالرغم من السلبيات الكثيرة التي حملتها سياسة الاندماج في الجزائر، ورغم أنها كانت اغلب الأوقات إن لم نقل كلها في صالح الكولون والإدارة الاستعمارية[3]، غير أنها استقطبت إليها الكثير من المثقفين الجزائريين الذين وجدوا فيها بابا مفتوحا لطموحاتهم وأفاقهم التي يصبون إليها، كون أنها تهدف إلى المساواة بين الأهالي

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص69.

[2] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص299

[3] Cherif Ben Habils :**L'Algérie française vue par un indigene** ,Alger oriental,1914,P107.

والوطن الأم، لذلك قبل هؤلاء المثقفون الوضع وتجنسوا بالجنسية الفرنسية، لكنهم لم يكونوا يمثلون كافة الشرائح الجزائرية، فهناك تيار آخر رفض سياسة الاندماج كونها تتعارض مع ثقافتها وديانتها، ومنهم أمحمد بن رحال فموقفه من هذه النقطة كان واضحا فقد رفض سياسة الاندماج، لكنه في نفس الوقت لم يرفض خلق علاقات واتصالات مع الإدارة الفرنسية ومواطنيها[1].

وكان أول تدخل عبر فيه أمحمد بن رحال رفضه لهذه السياسة ما كتبه سنة 1887م في نصه حول تطبيق التعليم العام في البلاد العربية، الذي بين موقفه وموقف الأهالي الجزائريين من السياسة الفرنسية تجاه التعليم ومما جاء فيه: « في الحالة الراهنة باستطاعة الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبل لأنه لم يطلبه حتى أنه مستعد له ماعدا بعض المستثنيات النادرة نظرا لبساطتها وسذاجتها تراه فخا منصوبا لسلب وطنيتها ودينها ولا يحب أن تمقت هذا لأن الارتباط بعادات وعبادات الأجداد شيئان خيران[2]. »، نفهم من هذا أن أمحمد بن رحال رفض سياسة فرنسا تجاه التعليم الأهلي، لكنه لم يعترض على التعليم الفرنسي بشرط أن يحفظ للأهلي لغته وهويته الثقافية، فرغم التفتح الثقافي لديه إلا أن الدين والهوية الثقافية يحتلان مركزا ومكانة كبيرة في فكره، لهذا السبب عرض بديلا لسياسة الاندماج يتمثل في التعاون والتبادل مع فرنسا، وغرضه من ذلك هو سعيه لتقدم وتطور الجزائريين، الذي يتحقق إلا باحداث علاقة تكاملية ترابطية تخدم الطرفين (الجزائري والفرنسي)، وفي نفس الوقت لا تؤثر سلبا على المصالح والقيم العربية الإسلامية[3].

وفي إحدى تدخلاته قال: « امتلاك القارة الإفريقية من طرف فرنسا يعد حتميا وما لا يمكن تجنبه الركيزة القوية التي يمتلكها العربي وهي الإسلام، فصار من الأفضل أن ننقذ جزء من هذه الركيزة. .. بالتأكيد فرنسا قد صنعت أو وضعت مكانا مناسبا له في سيطرتها، نقول

[1] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص301

[2] سي أمحمد بن رحال: المصدر السابق ،ص 39

[3] سوسن سعيدي: المرجع السابق ، ص83.

سيطرة وليس استعمار عندما غزت هذه البقاع الغنية ذلك أنها تمكنت من التصرف في ملايين المسلمين المنظمين بطريقة جيدة ومعها بإمكاننا خلق علاقات وارتباطات أبدية وهذا يكون مع سياسة واضحة وحاذقة من طرفها نقدر من خلالها المرور أو الظهور كمدافعين على الإسلام وأبطال له وسنكون انسب معلمين لهذا الدين إفريقيا ستكون لنا[1]. »، وفي هذه المداخلة اعترف أمحمد بن رحال بالوجود الفرنسي في الجزائر ورفض أن يطلق عليه اسم الاستعمار، بل جعله سيطرة تمت بسبب ضعف الجزائر، لكنها سيطرة مكلفة بمهمة تحضير الجزائريين، وليس تدميرهم لأن الاستعمار مرادف لكلمة الدمار، هذا التحضير يكون عن طريق التفاهم بين الجزائريين والفرنسيين وبإيجاد علاقة وطيدة تخدم الطرفين، وبالتالي تحقق الأهداف الموجودة من طرف فرنسا، وفي نفس الوقت تخاف على حالة الجزائريين لأنها استخدمتهم دون أن تطبق سياسة الاندماج[2].

وظل موقف أمحمد بن رحال مؤيدا للاندماج، فخلال انعقاد الدورة الحادية عشر للمستشرقين 1897م استغل المناسبة وقدم محاضرة بعنوان " مستقبل الإسلام "، وهي في الحقيقة شرح وتغيير لمعادلة الترابط التي اقترحها على فرنسا، التي لن تندم إن طبقتها بدل الاندماج فحسب رأي بن رحال أن المسلم قادر على الحداثة وعلى استيعاب كل الجوانب الخاصة بالعلوم الدقيقة، وكل ما له علاقة بالتجارة والزراعة والصناعة، فالمسلم ليس إنسانا جاهلا متخلفا فكريا، كما يشاع عنه، لكن هذا لا يعني أنه بأخذه من الحضارة الفرنسية يتخلى على إيمانه وثقافته، فأمحمد بن رحال قصد بالترابط أخذ المسلم للعلوم التي لا تتعارض مع دينه، فهو يبحث عن الايجابيات في الحضارة الفرنسية، ولقد كان متأكدا من تحقيق تصوراته، حيث قال: « لدينا رجال ممتازون وهم صالحون لكل إدراك وفهم لكل تماثل. »، إن كلمة تماثل أو الاندماج في مقولة أمحمد بن رحال يقصد بها الانتقاء والاختيار من الحضارة الفرنسية، حيث واصل شرحه قائلا: « بالطبع لا يجب أن نقبل بعيون مغمضة ما تقدمه لنا

[1] سي أمحمد بن رحال: المصدر السابق ،ص40.

[2] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص303

الحضارة أن كثيرا من هداياها لا تحسد عليها يمكن تركها لها للحساب، ولكن الكثير منها يمكن استعارته دون خطر، ومن أجل إفادتنا الكبرى يمكننا تبني كل ميدان العلوم الصحيحة وقسم كبير من التنظيم الداخلي والسياسي ونظام الأشغال العامة والتعليم وكل ما يتعلق بالتجارة والصناعة والزراعة دون تعديلات كبيرة لا شيء في العقيدة بناقضه، بالعكس كل شيء يحث عليها[1]. »

موقف أمحمد بن رحال من سياسة الاندماج جلب إليه عدد كبير من المؤيدين والمساندين ومن بينهم الأمير خالد الذي طرح هو أيضا بديلا عن هذه السياسة اسماه " سياسة الاتحاد " فكان يردد: « لندع الحديث عن الدمج ولنأخذ بسياسة الاتحاد. »، وقد اخذ في هذا المجال بالمقولة التي طرحها " فكتور باروكان": « اعملوا على اتحاد العرقين–الجنسيتين– في إطار الاحترام المتبادل للطرفين. »، فتبنى في هذا المجال شعار " **فرنسا والإسلام** "[2]، إن سياسة الترابط التي اقترحها أمحمد بن رحال بدل الاندماج جعلته يتوسط النخبة المؤيدة للاندماج والمحافظين والرافضين له، ذلك لأنه نهل من الثقافة الفرنسية وفي نفس الوقت رفض أن تكون هذه الأخيرة ضربة قاضية للدين والهوية الثقافية، فلا يمكننا أن نضمه إلى إي من التيارين، ولكن نستطيع القول أنه كان همزة وصل بينهما[3].

كان هدف أمحمد بن رحال هو المصالحة بين الفرنسيين والجزائريين والابتعاد قدر الإمكان عن كل عنف وتشدد، وحسب رأيه أن هذه المصالحة ستحدث تعاون وعلاقة وطيدة تساهم في رقي الجزائريين دون فقدهم لهويتهم التي سيحققها دون تأكيد الاندماج الكلي في فرنسا وتطبيق جل القوانين والتشريعات الفرنسية على كل الإدارات والمؤسسات الجزائرية (الأهلية)، التي جلها تتعارض وتختلف مع هذه القوانين، وفي هذا الشأن يقول أمحمد بن رحال: « عندما نفكر بإلحاق نصف قارة تخفيض أو إنقاص البؤس عن الأهالي حتى ولو كان

[1] Abed Kader Jeghloul :**Elements d'histoire culturelle Algerienne**,ENAL,Alger,1984,P57

[2] Charles Robert Ageron: politique au Maghreb ،PUF،1972،p266

[3] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص305

بالطريق الشرعي ليس بسياسة، كما أن التكفل بكل القضايا والجرائم فإنه ليس بالمبرر وليس بحل. نحن نعتقد أنه ليس من الصعب القيام بالأفضل، لكن يجب الإسراع إذ لم نرد أن تكون كل مصالحة أمر مستحيلا. إن القرن 20م سيعرف بالضرورة سياسة فرنكو إسلامية أفضل توافق أو ستكون الكارثة. إن الإسلام في غرب إفريقيا أن لم يتحضر من فرنسا ومن أجل فرنسا، فإنه سوف يتحضر رغما عنها وضدها[1].»

كان أمحمد بن رحال يؤمن بالتعايش الودي بين الجزائريين والفرنسيين، وكان يصبوا إلى توطيد علاقات متزنة بين الطرفين، لكن دون تأثير سلبي على كلا الطرفين، خاصة الجزائريين الذين يدينون بدين ولهم عادات وثقافات تختلف عن التي عند الفرنسيين[2]. فموقف أمحمد بن رحال الرافض لسياسة الاندماج، ومواقف مؤيديه سواء كانوا من الأهالي أو من الفرنسيين أنفسهم زيادة على حالة عدم الاستقرار جراء هذه السياسة، وصلت أصدائها إلى فرنسا، التي كانت تحت حكم " لوبي " الذي قرر القيام بزيارة للجزائر لسببين:

الأول – هو سياسة الاندماج.

الثاني – هو قضية المحاكم الرادعة ومدى شرعيتها.

وقد كان " لوبي " أول رئيس دولة يزور الجزائر بعد زيارة نابليون الثالث، وقد دامت الزيارة من 15 إلى 26 أفريل 1903م زار خلالها الجزائر من شرقها إلى غربها[3]، ومن بين المدن التي توقف عندها مدينة تلمسان، فكانت الفرصة سانحة لأمحمد بن رحال مقابلة الرئيس الفرنسي[4] وإيضاح موقفه من سياسة الاندماج، غير أن " لوبي " كان من معارضي سياسة الاندماج، فقد أوضح في خطاباته إلى الجزائريين والفرنسيين أنه كان شخصيا في صالح معاملة الجزائر كمستعمرة مع تركها تحتفظ بتقاليدها الخاصة ودينها وقوانينها، بالإضافة إلى

---

[1] Charles Robert Ageron:**Les Algériens musulmans et la France** ,OP-cit.P1029.

[2] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص307.

[3] ابو القاسم **سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية...**، ج2، المرجع السابق، ص89.

[4] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص306.

ذلك خص الرئيس لوبي الجزائريين بخطاب قال لهم فيه: « أن دمائكم قد سالت في ميادين معاركنا مع دماء الجنود الفرنسيين في جميع حروبنا بالقارة الأوروبية في الهند الصينية وفي مدغشقر. » مؤكدا لهم أن فرنسا ستتركهم أحرار يبقون على حضارتهم الخاصة، وبالتالي لا ضرورة للاندماج مصرحا: « ستضمن لكم فرنسا ممارسة جميع الحريات التي هي عزيزة عليكم بما في ذلك الإبقاء على تقاليدكم القديمة[1]. »، وقد زاد " لوبي " تفهمه لقضايا الأهالي، حيث نادي بسياسة الجزائر جزائرية، التي كان يؤيدها فريق صغير في المجلس الوطني الفرنسي[2]، هذا الموقف من طرف " لوبي " ساعد وسهل لأمحمد بن رحال إبراز موقفه من الاندماج عامة، ومن سياسة التجنيس خاصة، حيث خاطب أمحمد بن رحال الرئيس الفرنسي بصراحة شديدة قائلا: « أن المسلمين لم يطالبوا أبدا بالمواطنة الفرنسية لكن فقط بتمثيل رسمي[3]. »، وزاد في صراحته أن قال: « أن العربي لا يقبل مطلقا الجنسية التي تفرض عليه التخلي عن أحواله الشخصية[4]. »

وكان أمحمد بن رحال قد تعرض لمسألة تجنيس الأهالي في تقريره الذي قدمه للجنة التحقيق المشيخية[5] برئاسة " جول فيري " 1891م رفقة زميله الدكتور " بن العربي "، حيث خاطب جول فيري قائلا :« أن إلزام الأهالي التجنيس بالجنسية الفرنسية هو عبارة عن تسعير نار الفتنة لسائر جهات القطر، وأن الاستمرار نحو تحقيق هذا الهدف خطر عظيم على الحكومة ذلك لأن حرية التجنس لا تلائم أصول الشريعة الإسلامية لأن المتجنس له ما

[1] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية**...،ج2،المرجع السابق، ص90.

[2] نفسه، ص90.

[3] Charles Robert Ageron:"**si Mohammed**...,Op. cit,P333.

[4] Charles Robert Ageron: **histoire**...,Op. cit,P232

[5] لجنة جول فيري عرفت بهذا الاسم نسبة لرئيسها جول فيري وواضع برنامج أعمالها وأطلق عليها لجنة الثمانية عشر نسبة لعدد أعضائها جاءت للجزائر من اجل التحقيق من أوضاعها دامت مهمتها ثلاثة وخمسين يوما. ينظر:حياة سيد صالح: اللجان البرلمانية والقضايا الجزائريين(1870-1895)، د. ط، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 190.

للفرنسيين وعليه ما عليهم قبالة جميع أحكامهم وذلك مخالف لما أتت به الشريعة الإسلامية[1].»

كان التجنيس ركن من زوايا الاندماج التي رفضها بن رحال، فهو لم يترك جانبا لم يدرسه ولم يوضح موقفه اتجاهه حتى أنه أشار إلى وظيفة الوالي العام التي رآها مجرد صورة ومرآة عاكسة لمصالح الكولون، فإذا كانت فرنسا تدعي بأنها ستحقق العدل والمساواة بين الأهالي والكولون فلماذا لا يكون الوالي العام برهانا صادقا على ادعائها؟. لمس أمحمد بن رحال هذه الحقيقة بيديه وعرف أن الحاكم العام لا طاقة له في مواجهة الظلم واللامساواة، لذلك واجه بن رحال الحكومة الفرنسية فاضحا حقيقة الوالي العام ومطالبا بإصلاح وتعديل اختصاصاته لتكون في خدمة الكولون والأهالي معا قائلا: « نرغب أن يكون الحاكم العام حرا في التصرف قوي السلطان، لا مسؤولية لأحد عليه إلا مجلس الوزراء وليس كما هو الآن موضوع تحت تصرف الكولون لا يستعملونه إلا لمضرة الأهالي. [2]»، ومن هنا أدرك بن رحال أن الاندماج لا يمكن تحقيقه لأنه قبل كل شيء يجب ويستلزم تطبيقه محو وطمس كل معالم الحياة السابقة للأهالي، حيث يجب القضاء على اللغة العربية والهوية والدين، هذا ما لا يمكن حدوثه، لكن الإدارة الفرنسية تحاول أن تغض بصرها عن هذه الحقيقة، فلماذا إذا واصلت حملتها الاندماجية التي مست ركنا من أركان الهوية الثقافية الجزائرية[3]، وهو على قدر كبير من الأهمية، ونقصد به القضاء الإسلامي الذي أصدرت بخصوصه قانونا في 10 سبتمبر 1886م يقضي بإلغاء المحاكم الشرعية، وتعويضها بما يعرف بقاضي الصلح الفرنسي الجنسية، هذا العمل التعسفي أثار استنكارا عظيما في أوساط الأهالي، لأنه حاول القضاء على ما تبقى من خصوصيات ومميزات المسلم الجزائري، لم يترك أمحمد بن رحال هذا الأمر يمر دون أن يبدي رأيه حوله، حيث سافر إلى باريس سنة 1891م وقابل اللجنة البرلمانية

[1] عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص463.

[2] عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص465.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص19.

السابقة الذكر، وناقشها حول هذا المرسوم قائلا: « منذ صدور الأمر المؤرخ في 10 سبتمبر1886م القاضي بابدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى شعر الأهالي بألم خفي يدب في مفاصل هيئتهم الاجتماعية افقدهم الراحة وألزمهم القلق من جراء هذا الأمر الذي يناقض رغباتهم ومصالحهم وديانتهم الإسلامية. .. وفي تقديم قضاة فرنسيين على تركات المسلمين مصاريف تستغرق جل التركة وأحيانا جميعها، زيادة على ما في ذلك من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت حكومة الاحتلال باحترامها بنص معاهدة سنة 1830م[1]. »، ثم يقول: « القرآن العظيم هو دين وشريعة وأداة فهمه هي العربية وعادات المتمسكين به غير عادات غيرهم وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن الحاكم الفرنسي المكلف بالاقضية بين الناس خصوصا إذا كان حديث السن هو في الوطن الجزائري بمنزلة القاضي المسلم أسندت إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية في بلاد فرنسا فلا يأتي إلا بالعبث لجهله أخلاق القوم وطباعهم...الخ[2]. »

رأى أمحمد بن رحال ضرورة أن يتحمل أعباء القضاء الإسلامي قضاة مسلمون، لأنهم أحسن وأصلح موظفين في المجال، لأن القضاء أو التشريع الإسلامي مستمد كله من القرآن الكريم وقاضي الصلح ووظيفته غريبان عن المجتمع الجزائري[3]، وبهذا فإنه رأى في فرنسا المنقذ للجزائريين والمسلمين بصفة عامة ولتخليصهم من حالة الجهل والتخلف والتشتت التي يغوصون فيها، لكن دون التخلي عن الأصول والأحوال الشخصية والعادات والتقاليد، لأنها الصورة الحية الممثلة للمجتمع الإسلامي، فقد رفض الاندماج لأنه ضد هذه القيم، لكنه لم يرفض الترابط والمصالحة بين فرنسا والجزائر في إطار تحديث المجتمع الجزائري، لكن في سياق لا يتعارض مع القيم الثقافية والهوية الدينية للمجتمع الجزائري، فأمحمد بن رحال كان يعارض فكرة حمل الجزائريين على قبول التجنس بالإكراه، وكانت مواقفه صريحة في هذا

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص ص19-20.

[2] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 55.

[3] صبرينة الواعر: المرجع السابق، ص311.

الجانب، حيث يرى بأن ذلك الأمر يدفع بالجزائري إلى ترك دينه وشريعته، وعليه فإن الإقبال على التجنس يترك للاختيار دون الإكراه[1].

المبحث الثالث : موقفه من التعليم

حاربت فرنسا التعليم العربي بالقضاء على نشاطه ومؤسساته، حيث صرح " توكفيل " قائلا: « لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك – وكان يقصد الأوقاف الإسلامية – ووجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تموت والندوات العلمية تندثر. .. وأن تجند أهل الدين والقانون قد توقف[2].»، لخصت هذه المقولة المواقف الفرنسية الاستعمارية من التعليم الجزائري ومن مؤسساته، حيث أعطت صورة عن الحكم بأنه كان يستمد أصوله ومناهجه من روح الشريعة الإسلامية وثقافة المجتمع، ولإنشاء مشروعها التعليمي الجديد كان بقاء نمطين من التعليم متناقضين أمرا غاية في الخطورة على مشروعها الاستيطاني في الجزائر، لذلك اعتمدت فرنسا على فرض سياسة تعليمية جديدة أصبحت تعرف بالمدرسة الكولونيالية ذات أهداف وأثار على الجزائر شعبا ومجتمعا فيما بعد، ويعتبر مشروع جول فيري وسياسته التي عرفت لاحقا بـ " سياسة التنظيم العالي في الجزائر " رؤية نموذجية لإصلاح منظومة التعليم الذي سوف يغير معالم التفكير والتربية في المجتمع الأهلي خدمة للمشروع الاستيطاني بالأساس[3]. لهاته الأسباب والدوافع كان أمحمد بن رحال يمثل في نظريته للتعليم الجزائري مشروعا موازيا لذلك المشروع الاستعماري، فهو إلى جانب حرصه الشديد على حق أطفال الجزائر في التعليم، كان يعارض ما يتعرض له التعليم الأهلي ومؤسساته من إقصاء ومضايقات تهدد مستقبل الهوية الجزائرية وثقافة المجتمع، لذلك انتقد بن رحال المشروع التعليمي الاستعماري، وانتقل من النقد إلى

[1] عبد المجيد بن عدة: **المثقف الثائر أمحمد بن رحال(1857-1928)**، حولية المؤرخ، العدد05، جوان2005، دار الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص125.

[2] ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية**...،ج2، المرجع السابق، ص61.

[3] نفسه، ص62.

مرحلة تصور مشروع تعليمي يكمن – حسب رأيه – تطبيقه للجزائريين وتصور ذات مرة أن المشكل ليس في إيجاد المدارس ولا في المضمون التعليمي، الذي يقدم للتلاميذ فحسب، بل تكمن المسالة في الإطار التربوي بمعنى المعلم، كما تكمن في كيفية تسيير المؤسسات التعليمية واقترح لإصلاح تلك المشكلات مجموعة حلول يمكن حصرها في :

أ – أن يكون الإطار التربوي جزائريا فقط مع استثناء المدارس العربية الفرنسية فالمؤرطورون في الأساس فرنسيون[1].

ب – أن يكون هناك نوع من التسيير المشترك إذا كان المدراء فرنسيون، وأن تكون حول كل مدرسة عربية فرنسية لجنة مدرسية، ويقبل فيها العرب الأكثر ثقافة في المنطقة بنسبة كبيرة، ويكون لتلك اللجنة الصلاحيات التالية:

1- تشجيع الأولياء على إرسال أبنائهم إلى المدرسة، وعلى الأولاد أن يترددوا عليها بشكل دائم.

2- اقتراح وسائل أكثر صلاحا للوصول إلى هذه النتيجة، وكذلك الإصلاحات التي يجب إدخالها على التعليم.

3- عمل قائمة في كل سنة بأسماء التلاميذ الأكثر جدارة بحسب استعداداتهم وأذواقهم، وتوجه تلك القائمة إلى الحاكم العام ليستخدمها في توجيه اختيارهم للوظائف[2].

يمكن أن نستنتج من دراسة هذه المقترحات جملة من النقاط تتمثل في:

4- حرص أمحمد بن رحال على تعليم أطفال الجزائريين، وتقديم كل وسائل التشجيع لهم.

5- حرصه على ضرورة إشراك الجزائريين في وضع القوانين، وكذلك مراقبة تنفيذها ولا يترك للفرنسيين وحدهم التصرف فيها.

6- أن يكون للجزائريين الحاصلين على مؤهلات تعليمية الحق في المناصب، والمشاركة في إدارة شؤون وطنهم.

---

[1] عبد القادر جغلول: **التاريخ جزائر الحديث**، تر فيصل عباس، د.ط، دار الحداثة، الجزائر، 1981، ص78.

[2] نفسه، ص78.

إن نظرة بن رحال لإصلاح التعليم وضرورة إشراك الجزائريين له أكثر من دلالة، فهو يحرص على أن يتمتع الطفل الجزائري على قدم المساواة بحقه مع الطفل الفرنسي، وأن يكون المنهج التربوي والتعليمي تحت رقابة مشتركة أيضا لكي لا تنفرد الإدارة الاستعمارية بصياغتها وتوجيهه خدمة لمشروعها الاستيطاني، إن أمحمد بن رحال لم يعارض فكرة الاندماج الثقافي ولا التعليم الفرنسي، بل دعا إلى توسيع المدارس الفرنسية على أن لا يكون ذلك عامل إحلال لثقافة مكان ثقافة أخرى، ولكن ليكون ذلك عاملا مرادفا جديدا يمكن الاستفادة منه في إعداد وبناء المجال الثقافي وإصلاح الجهاز التربوي، لقد كان أمحمد بن رحال متفتحا على مختلف الثقافات وسعى إلى أن يتمكن الأطفال الجزائريون من التحصيل العلمي والتربوي[1].

لم يكن خفيا على أمحمد بن رحال ضرورة الاستفادة من الوسائل التربوية المتاحة في المدارس الفرنسية ونماذجها الحديثة، وفي نفس الوقت ضرورة تطوير مستويات التعليم الأهلي، حيث كان يردد دائما مقولة: « أن التعليم الإسلامي لا يوجد في الجزائر ماعدا في حالته الابتدائية بالمساجد والزوايا وفي حالته التمهيدية في المدارس بتلمسان والجزائر العاصمة وقسنطينة[2]. »، إنه بذلك يدعو إلى ضرورة توفير التعليم العالي، ووقف مناهج تربوية حديثة يستفيد منها أبناء الجزائر، حتى يواكب تطورات العصر وحتى لا يطغى التعليم الفرنسي الحديث. وأمام تدهور حالة التعليم نتيجة للصراع بين الإدارة الاستعمارية والأهالي، اقترح أمحمد بن رحال على لجنة الأعيان مشروعا من ثماني نقاط، حتى لا يحرم الأطفال الجزائريون من حقهم في التربية والعلم جاء فيه:

1 – إعادة تنظيم كامل للمدارس الإسلامية الثلاثة (الجزائر، تلمسان، قسنطينة).

2 – تحديد فترة الدراسة بثلاث سنوات.

3 – جعل عدد التلاميذ ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

4 – زيادة عدد المدرسين واختيارهم من العلماء الأكثر بروزا.

[1] عبد القادر جغلول: المرجع السابق، ص92.

[2] نفسه، ص92.

5 – تعيين فرنسيين معلمين ذوي خبرة يتكلمون ويكتبون العربية لتعليم اللغة الفرنسية، والعلوم الابتدائية.[1]

6 – إجراء امتحان في نهاية السنوات الثالثة للانتقال إلى المدرسة الإسلامية في الجزائر العاصمة ويواصلون التعليم ويحضرون الندوات والمحاضرات في المدارس العليا للحقوق الفرنسية والآداب والعلوم.

7 – عند الانتهاء من السنة الخامسة يتم إجراء امتحان حول البرنامج المعطى، ويكون الامتحان في العلوم الإسلامية صعبا، وفي البرنامج الفرنسي يتم اختيار الامتحان بحيث يكون ملائم.

8 – إن تحقيق هذا الامتحان يكون بشهادة معادلة للباكالوريا، حيث تفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية[2]

❖ **آراء أمحمد بن رحال في التعليم ودوره:**

إن دراسة تلك الأفكار والمقترحات تبرز مستوى الثقافة العالية والراقية التي تميز بها بن رحال، كما تبرز عمق الطرح السياسي التوافقي الذي ينفرد به، لقد كان حريصا على تعليم الجزائريين وعلى ضرورة الاستفادة من الوسائل التربوية والإمكانيات المادية، التي كانت تتمتع بها المدارس الفرنسية، كما كان يتطلع إلى إصلاح المنظومة التعليمية الأهلية التي كانت جامدة – حسب رأيه – عند التعليم التقليدي، والتي لم تعد تناسب العصر.

إن أمحمد بن رحال كان على يقين بأن التعليم الحديث ومستلزماته لا تتوفر في مدارس التعليم الأهلية، لذلك حمل المسؤولية المادية والأخلاقية للإدارة الاستعمارية بحكم أنها السلطة الفعلية في الجزائر. لقد دفعته غيرة المثقف وحسه الوطني إلى أن يكون في الجزائر مشروع نهضة متكامل، ويكون بها جامعة إسلامية، مثل التي في مصر أو تونس أو القرويين في

[1] عبد الله شريط ومبارك الميلي: **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي** ،د.ط، الجزائر، 1985، ص99.

[2] عبد الله شريط ومبارك الميلي: المرجع السابق، ص99.

المغرب الأقصى[1]، لقد اعتبر أن التعليم هو الدعامة التي يقوم عليها الإصلاح وعندما كان يرى تخلف العالم الإسلامي وانقسامه، كان يقول دائما: « أن التعليم سوف يمكن المسلمين من استعادة مكانتهم في العالم[2]. »، لذلك لم يدخر جهدا في الإصرار دوما على حق أبناء الجزائر كغيرهم من أبناء المستوطنين فيه، بل وجعله واجبا توفيره على الإدارة الاستعمارية، وكذلك توفر كامل الدعم له وإشراك أبناء الجزائر في إعداد المنظومة التربوية والتعليمية، بحيث تتضمن القيم الاجتماعية والعقائدية للمجتمع الجزائري دون إهمال الانفتاح على المعارف الحديثة، لهذا الغرض سافر لفرنسا يحمل تلك المطالب لعرضها على الحكومة المركزية هناك[3].

لقد أدرك أمحمد بن رحال بحسه الثاقب والواعي أن الإدارة الاستعمارية ماضية في تجسيد سياستها التعليمية الجديدة التي استهدفت البناء الفكري والعقائدي للمجتمع الجزائري[4]، لأن العقيدة الإسلامية كانت مناط التحصين الخلقي للفرد الجزائري، كما كانت ولا تزال تشكل منظومة متكاملة من السلوك الروحي للجزائريين. أما الفكر هو انعكاس لمجموعة التصورات والقيم، حيث تقوم اللغة بواسطة قواعدها ومعانيها بالمشاركة في توجيه الفكر، لذلك كانت الإدراة الاستعمارية تعتبر الإسلام كدين واللغة العربية كأخطر الأعداء التي تواجه السياسة التعليمية الجديدة، التي جاءت بها وعملت على تكريسها وتنفيذها.

إن أمحمد بن رحال أدرك تلك الأبعاد، حيث حرص على أن تكون للغة العربية مكانتها في منظومة التعليم التي تطرح على الأطفال الجزائريين، كما سبق ذكره وحرص من جهة أخرى على مقومات المجتمع الروحية، التي يمثل الإسلام مصدرها الأساسي، فهو عندما كان يطالب فرنسا بأن يكون التعليم باللغتين العربية والفرنسية كانت مناهج التعليم الفرنسية الجديدة

[1] نفسه، ص99.

[2] Charles Robert Ageron:OP-cit,P234.

[3] احمد طالب الإبراهيمي: **آثار الإمام البشير الإبراهيمي**، ج2، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص105.

[4] عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص468.

التي فرضت على أبناء الجزائر تكرس جل اهتماماتها أن تأخذ اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية، والغرض هو إنشاء جيل مغيب عن ثقافته، أو يكون البديل والوصي على مستقبل اللغة الفرنسية والثقافة الغربية في الجزائر، فعندما تقدم الإدارة الاستعمارية على غلق المساجد أو محاصرة نشاطها أو اختزال دورها في أداء الصلوات فحسب، فهذا سلوك معادي للإسلام واستفزاز لمشاعر وقيم المجتمع، وبالأرقام أقدمت الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى للاحتلال على إغلاق 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغيرا و32 جامعا بمقتضى قرار "دو روفيقو"، وشمل قرار الإغلاق الزوايا أيضا وتحويل جامع كتشاوا إلى كاتدرائية بتاريخ 18 سبتمبر 1832 م[1].

إن الفكر الاستعماري لم يهاجم الإسلام كعقيدة أو مجموعة سلوكات روحية مخالفة للعقيدة المسيحية وللنظم التربوية والأخلاقية الفرنسية فحسب، بل كان ذلك الفكر مدركا لاستحالة توافق تلك التعاليم واجتماعها في جيل واحد يكون قادرا على التعايش بثقافتين متناقضتين، لكن المشروع الاستيطاني اظهر أنه مشروع عنصري وتغريبيي من خلال ما قدم من قوانين وتشريعات تمثلت في قوانين الجنسية وشروطها وقانون الأهالي، وما تضمن من إجراءات تعسفية، يضاف إلى ذلك قانون التجنيد من هنا يمكن الوقوف على حقيقة الصراع الذي كان بين الزوايا والمدارس الأهلية، وبين المشروع الاستيطاني الدخيل، فهي التي تصدت للأهداف الاستعمارية وكشفت أبعاد الحملة الفرنسية من الوهلة الأولى، كما حملت المقاومة الشعبية شعار الجهاد وهو مصطلح إسلامي، مما يعني أن رفض الوجود الأجنبي يفرضه ويدعو إليه الإسلام كعقيدة وتحركه أفكار المجتمع دفاعا عن التقاليد والقيم[2]، فان أمحمد بن رحال كان يرى بأن التعليم أهم احد مكونات شخصية الفرد، فالمدرسة الكولونيالية أدركت ذاك البعد، لذلك سعت إلى مضايقة التعليم الأهلي ونظمه، وشرعت في المقابل في تأسيس شبكة

[1] سليماني بن يوسف وآخرون: **العدوان الفرنسي على الجزائر(الخلفيات والأبعاد)**، د.ط، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007، ص ص214-215.

[2] مالك بن نبي: **شروط النهضة**، تر عبد الصبور شاهين، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1979، ص82.

للتعليم الفرنسي في الجزائر بإقامة المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات كلها كانت مخصصة للأبناء المستوطنين دون غيرهم[1].

المبحث الرابع: موقفه أمام اللجنة الفرنسية

1 – تدخل أمحمد بن رحال أمام لجنة التحقيق الفرنسية 1891م:

تقول بعض المصادر والمراجع بأن الإدارة الاستعمارية لم تستجب مباشرة لمطالب الجزائريين سواء ما تعلق بالتعليم أو غيره، إنما حاولت في الكثير من الأوقات التعامل مع تلك اليقظة الفكرية أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م، ففي سنة 1891م بمجيء لجنة جول فيري للإطلاع على أوضاع الجزائريين، ورسم سياسة فرنسية جديدة للمستعمرة[2]، حيث تزامن مع إرسالها جدل واسع في الجزائر حول التعليم ومناهجه، فاللجنة البرلمانية الفرنسية قد التقت ببعض أعيان الجزائر، منهم أمحمد بن رحال ونتج عن أعمال تلك اللجنة أن رفع بعض الأعيان عريضة للحكومة الفرنسية في باريس، وسافر أمحمد بن رحال لذلك الغرض مع رفقة من الأعيان، ومن أهم ما جاء في تلك العريضة المقترحة :

1. ضمان التعليم لكافة الجزائريين، ولكافة الطبقات مع الاعتناء بالتعليم العالي، وباللغة العربية وأصول الفقه.
2. التراجع عن تطبيق قرار سبتمبر 1886م، والقاضي بإلغاء المحاكم الإسلامية، واستبدالها بالمحاكم الفرنسية.
3. إعانة الفقراء والمعوزين، وتوزيع مداخيل الأوقاف خدمة لصالح العام.
4. التخلي عن فكرة الملكية الجزئية للأملاك المشاعة للعائلة الواحدة.
5. لا يعاقب البريء بجريمة المجرم وسط القبيلة الواحدة.
6. إلغاء قانون الأهالي[3].

[1] عبد الله شريط ومبارك الميلي: المرجع السابق، ص100.

[2] "معالم اليقظة الجزائرية" :الموقع www.infpe-ed-dz/cours//10:30,الساعة,P4,14-01-2018

[3] نفسه، نفس الصفحة.

7. تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، يكون اختياريا، ومع إلزامية الترقية في الوظائف كبقية الاوروبيين.

8. إلزامية الجزائريين بالتجنس، هو كراهية على ترك الشريعة الإسلامية، التي التزمت فرنسا باحترامها.

9. فتح أفاق الانتخابات لكل الجزائريين، والاحتكام لعامل الكفاءة لا للمساومة.

10. إشراك الجزائريين في المجلس الأعلى، الذي يعالج قضايا الأهالي.

11. انتخاب الأهالي لنيابة مجلس الأمة الفرنسي، أو إرسال وفد من الجزائريين كل عام لإيصال المطالب، أو حضور دورات مجلس الأمة.

12. ضرورة اشتراك الجزائريين في المجلس الجنائي للتداول في الخصومات والأحكام.

13. مراجعة قانون الغاب.

14. تأسيس بنك عقاري خاص لمساعدة الفلاحين.

15. سلطة الحاكم العام تكون مستوحاة من مجلس الوزراء الفرنسي، وبعيدة عن ضغوطات الكولون.

16. تخفيف الضرائب المفروضة على الأهالي.

17. الحفاظ على الملكية للصالح العام على أن يكون التشاور بين الجزائريين، والكولون في التمثيل والمزايدة والشراء[1].

تمثل هذه العريضة مستوى من الثقافة العالية لأصحابها، وعمق إدراكهم لواقع الجزائريين تحت سلطة الاحتلال في ظروف كانت فرنسا مهتمة فقط بمشاريعها الاستيطانية، وغير معنية تماما بألآم الجزائريين ومعاناتهم، فالمقترحات المقدمة تنم عن وعي راقي وارتباط النخبة بالمجتمع الذي تنتمي إليه، فهي من خلال حرصها على التعليم تسعى إلى تحقيق جملة من المطالب يمكن حصرها فيما يلي :

[1] معالم اليقظة الجزائرية :المرجع السابق، نفس الصفحة.

1.النهوض بالتعليم الأهلي وترقيته، حتى يتماشى ومناهج التعليم الحديثة.

2.الاعتناء بالمدارس لأنها مكان تلقي المعرفة والتربية.

3.الحرص على التعليم المزدوج باللغتين العربية والفرنسية، لان ذلك يزيد التلاميذ من الانفتاح الواسع على الثقافات الحديثة.

4.الاهتمام باللغة العربية، لأنها لغة الجزائريين الأصلية ولسانهم.

فبهذه المطالب أراد أمحمد بن رحال إصلاح المنظومة التعليمية للأهالي، وتمكينهم من التعليم الحديث، حتى يواكب متطلبات المعرفة الحديثة فتصورات بن رحال حول التعليم ومواقفه منه ومن سلوك الإدارة الاستعمارية كان شديد الانتقاد، لأنه كان يرى في التعليم السبيل الوحيد نحو النهضة والعلم، وهو الذي قال ذات يوم بأن التعليم باللغة الفرنسية أضحى عديم الفائدة، وإن التعليم باللغة العربية يجب أن يدعم ولا يعني ذلك الانبهار بثقافة الغرب وحضارته، فهو قد جمع بين الأصالة والمعاصرة، فذلك الطرح وتلك الثقافة الواسعة أزعجت الفرنسيين وهو يحاصر ويدافع عن الحقوق والمقدسات بلغة راقية وثقافة عميقة[1].

2- تدخلاته أمام اللجان المالية1921م:

انتخب أمحمد بن رحال نائبا ماليا في مجلس الهيئات المالية سنة 1921م، وجعل منها منبرا للدفاع عن قضايا الجزائريين كالتعليم والضرائب، واتخذت تدخلاته شكل مرافعات قوية وجريئة تعكس حمله لهموم المواطنين وانشغالاتهم، فقد قدم مداخلة أمام مجلس النيابات المالية بتاريخ 17 جوان 1921م حول تعليم اللغة العربية واعتبرها ممثلو السلطة الاستعمارية بمثابة عدوان غير مقبول، وتهور جنوني من قبل زملائه الجزائريين[2]، حيث عارض تهميش اللغة العربية في توقيف بعض المدارس الأساسية للأهالي مع عدم وجودها في التعليم الابتدائي بشكل رسمي منتقد تدريسها من طرف معلمين فرنسيين[3]، وهذا شكل من أشكال إضعاف اللغة

[1] عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص466.

[2] سي أمحمد بن رحال :المصدر السابق، ص40.

[3] نفسه، ص65.

العربية بتكليف من لا يتقنها بتدريسها لأبناء الجزائريين، فيضعف التحصيل في الآداب العربية والعلوم الإسلامية، وكل ما يتعلق بالمواد المشكلة للهوية، كما رد على المعمرين الذين عارضوا تعليم اللغة العربية، وضيقوا على الكتاتيب بحجة أن حفظ صغار المسلمين لآيات القرآن الكريم يغذي كراهية الكافر وأخلاقه بقوله: « إنه بدلا من غلق هذه الكتاتيب المعدية فكريا وأخلاقيا كما تسمى أحيانا ألا يمكن الاشتغال بتنظيفها وتحديثها وجعلها أعوانا وأصدقاء لكم[1]. »، فالاستمرار في معاداة التعليم العربي يزيد الجزائريين ابتعادا عن السلطة الاستعمارية، ونفورا منها ويخلق رد فعل معاد، وما انفك أمحمد بن رحال يحذر السلطة الاستعمارية من خطورة إقصائها للتعليم العربي الإسلامي، وعدم تبنيها له بقوله: « بأن مصلحة العالم المتحضر مرتبطة بالإسلام لان الإسلام اذا لم يتطور به ولأجله فانه سيتطور رغما عنه وضده[2]. »، وهو ما أثبته تطور الأحداث فيما بعد، وعاتب بن رحال الفرنسيين على رفضهم اعتماد إصلاح التعليم في الجزائر بمحبة، مبينا فوائد تشجيع التعليم العربي: « بأنها أفضل وسيلة للتحكم في الذين بين أيديكم إن أحسنتم استعماله. »، وحاول استعطاف المسؤولين بمطالب متواضعة :« إن بعض الحصائر وسبورة وبعض الخرائط الحائطية تستطيع أن تزين المكان وتنعش عشا فكريا ومعنويا يكون له الأثر البالغ في المستقبل. »، وختم مداخلته بتذكير أعضاء الهيئات المالية بمذكرته التي قدمها لجول فيري سنة 1891م حول إعادة تنظيم المدارس ودورها في ظهور مدرسة الجزائر سنة 1893م، ثم مدرسة قسنطينة وتلمسان فيما بعد[3].

[1] سي أمحمد بن رحال :المصدر السابق، ص67.

[2]Mohamed Ben Rahal:"**L'Avenir de l'islamquestions diplomatiques et coloniales**",N113 ,01-11-1901,T12,PP547-548.

[3] سي أمحمد بن رحال: المصدر السابق، ص ص 72-74.

وفي نهاية هذا الفصل نستخلص مجموعة من النقاط نذكر منها

1. عارض أمحمد بن رحال قانون التجنيد الاجباري و نادى بعدم فرضه واجبار الناس عليه بمنحهم الاختيار والتطوع.

2. تجلى موقف بن رحال من الاندماج والتجنيس في رويته بأن فرنسا هيا المنقذ للجزائريين والمسلمين بصفة عامة وتخليصهم من حالة الجهل والتخلف، فقد رفض الاندماج لانه ضد هذه القيم والاصول والأحوال الشخصية للمجتمع الجزائري كذلك بالنسبة للتجنيس فيرى بن رحال ان الاكراه عليه مخالف لما تعهدت به الادارة الاستعمارية من احترام لقيم المجتمع الجزائري ومعتقداته.

3. يظهر موقف بن رحال من التعليم مدى حرصه الكبير على حقوق الجزائريين حيث كان شديد الانتفاد لأنه كان يرى في التعليم السبيل الوحيد نحو النهضة والعلم، فهو قد جمع بين الاصالة والمعاصرة فذلك الطرح والثقافة الواسعة ازعجت الفرنسيين وقللت من شان منظومتهم التعليمية التي حملوها للجزائر.

4. استغل بن رحال اللجان الفرنسية مثل لجنة جول فيري سنة 1891م كذلك اللجنة المالية 1921م فبعد انتخابه نائبا ماليا في مجلس الهيئات المالية، فجعل من هذا المنصب منبرا للدفاع عن قضايا الجزائريين واتخذت تدخلاته هاته شكل مرافعات قوية جريئة تعكس حمله لهموم المواطنين وانشغالاتهم. [1]

[1] سي أمحمد بن رحال: المصدر السابق، ص ص 72-74.

خـــــاتمة

وبعد دراستنا لهذا البحث نستنتج مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي :

– أن الثقافة الواسعة والتكوين المعرفي لي أمحمد بن رحال جعلت منه شخصية وطنية ومرجعية سياسية للجزائريين قادرة على التعبير عن اهدافهم وأحاسيسهم ولها من منطق الإقناع والوعي ما يمكنها – أي شخصية أمحمد بن رحال– من رفع المطالب الأهلية ومناقشة السلطات الاستعمارية في شؤونها .

– لقد استفاد بن رحال من ثقافته المزدوجة وامتلاكه للغة الفرنسية من فهم المنطق الغربي الاستعماري خاصة الفرنسي منه، الأمر الذي جعله لا يثق فيه بشكل مطلق، كما أدرك بان فرنسا تحمل مشروعا جديدا في الجزائر برؤية استعمارية تتناقض إلى حد بعيد مع مكونات الهوية الوطنية الجزائرية من دين وثقافة فعارض الإدماج كمشروع، وانتقد مناهج التعليم المدرسية الكولونيالية في الجزائر، فاجتهد برؤية المثقف السياسي في وضع منهج تعليمي يمكن إن تقبل به الإدارة الفرنسية الاستعمارية وفي نفس الوقت يكرس مبادئ المدرسة الجزائرية الأصيلة ويحافظ على مكونات شخصيتها العربية الإسلامية، داعيا إلى الانفتاح على المعرفة الحديثة والاستفادة من المنظومة الفرنسية والغربية عموما من حيث اكتساب اللغة والعلوم التجريبية الحديثة دون مركب نقص أو الشعور بالانتقاص من عثرات الحضارة الإسلامية .

– لقد طرح أمحمد بن رحال مشروعا للنهضة ارتكز على إصلاح التعليم وعارض كل القوانين والإجراءات الاستثنائية (التجنيد الإجباري،التجنس...) من وجهة نظر قائمة على منطق التزام الإدارة الفرنسية باحترام الفرد الجزائري وخصوصياته، وبضرورة معاملته كانسان كامل الحقوق تلزمه بأداء كامل الواجبات التي يلتزم بها أيضا . على نفس المسافة بينه وبين المستوطن أو الفرنسي أصلا .

– لقد اثبت أمحمد بن رحال وعيه السياسي، وذلك باستغلاله للمناسبات لعرض المطالب الجزائرية واهتمامات الأهالي، كما اثرى رصيد تيارات الحركة الفكرية والنخبة المثقفة الجزائرية في مسيرة الإصلاح الاجتماعي والتربوي بفضل الحس الوطني الذي كان يتمتع به .

ومن هنا يمكننا القول أن أمحمد بن رحال كان النواة الأولى لظهور الأحزاب التنظيمية والجمعيات المدنية والتي تعددت معها البرامج التي نضجت أخر المطاف في بلورة المشروع الموحد للاستقلال الوطني.

الـــــملاحق

الملحق رقم(01): صورة : أمحمد بن رحال

المصدر: كتاب الجواهر المرومة في تراجم علماء ندرومة لصاحبه عز الدين ميدون، واجهة الكتاب

الملحق رقم(02): وثيقة توضح الخطاب الذي ألقاه أمحمد بن رحال في مؤتمر المستشرقين في باريس سنة 1897 م.

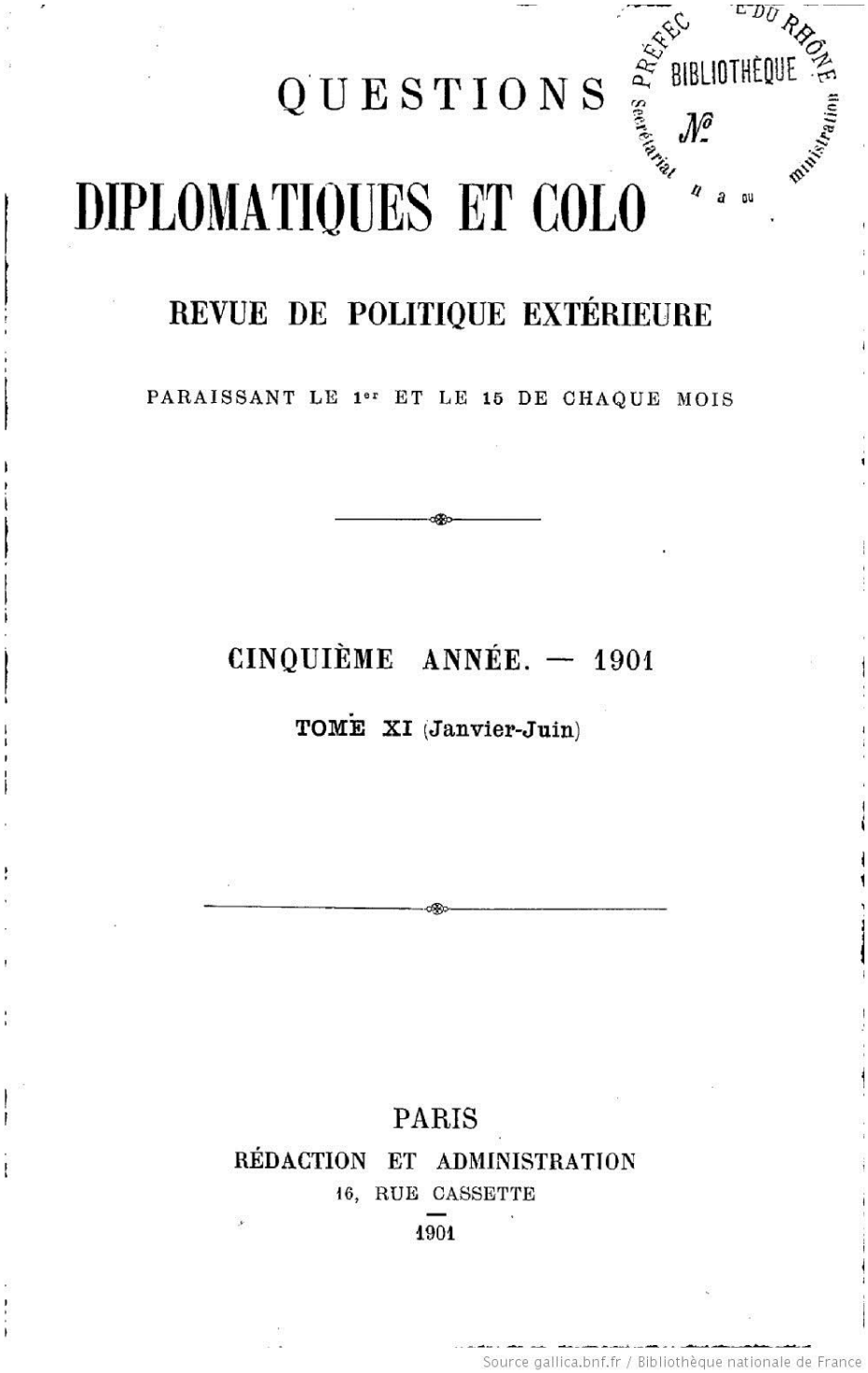

QUESTIONS

DIPLOMATIQUES ET COLO

REVUE DE POLITIQUE EXTÉRIEURE

PARAISSANT LE 1er ET LE 15 DE CHAQUE MOIS

CINQUIÈME ANNÉE. — 1901

TOMÈ XI (Janvier-Juin)

PARIS

RÉDACTION ET ADMINISTRATION

16, RUE CASSETTE

1901

PRÉFEC DU RHÔNE BIBLIOTHÈQUE Secrétariat Nº ministration

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر : gallica.bnf.fr/ bubbletech national de france

parmi leurs successeurs qui laissa les Marocains ou les Turcs opérer davantage à leur guise [1].

Donc, l'avenir de l'Islam, en ce qui concerne le Maroc, sera ce que la France et l'Angleterre le feront. Si elles demeurent brouillées là-bas, si elles persistent à se regarder comme chiens de faïence — et ce serait grand' pitié ! — la débâcle se produira sous le Sultan actuel, qui est encore très jeune. On parle de ses dispositions progressistes, mais au fond de tout cela il n'y a guère que son goût, dans ses loisirs, pour les appareils photographiques perfectionnés et autres distractions coûteuses fournies par son entourage européen ! Ce n'est pas sérieux. Il s'agit maintenant de l'amener à une compréhension réelle de tous les avantages que le progrès pourrait apporter à son pays et à sa personne, et voilà un programme bien digne d'associer en un commun effort les meilleurs diplomates et officiers de France et d'Angleterre. Sinon, c'est la fin, et nous verrons ce que nous verrons.

F. G. Aflalo.

M. MOHAMMED BEN RAHAL

Caïd de sa ville natale pendant un certain temps, M. Mohammed ben Rahal n'a pas tardé à se lasser de l'administration et il a donné sa démission. Il s'occupe maintenant de ses propriétés, à Nédromah, charmante petite ville berbère de la province d'Oran. Il n'a quitté cette retraite que lors du dernier Congrès des Orientalistes, où il siégea parmi les délégués de l'Algérie. Membre de la *Société Asiatique*, auteur d'intéressants travaux sur la frontière marocaine dans le *Bulletin de la Société de Géographie d'Oran*, parlant et écrivant admirablement le français, M. Mohammed ben Rahal est demeuré musulman, et même très ardent musulman.

Le problème islamique étant un à ses yeux, M. Mohammed ben Rahal a traité de l'avenir de l'Islam en général, puis a terminé par un paragraphe sur l'Afrique.

De toutes les religions contemporaines, celle qui se réclame du Prophète arabe est la moins connue ; j'ajoute volontiers — et la plus méconnue. Bien rares sont les personnes qui se sont donné la peine de l'approcher, de l'étudier et d'essayer de la connaître à fond.

Plus rares encore sont celles qui sont arrivées à s'en faire une idée

[1] A Constantinople, les Turcs au courant des affaires se plaisent à insinuer que c'était un jeu pour la Sublime Porte de faire monter sur ses grands chevaux et parfois de tromper lord Stratford de Redcliffe lui-même... — E. F.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر : gallica.bnf.fr/ bubbletech national de france

temps en France cette atmosphère de libéralisme sympathique qui lui fait une physionomie à part. Sans doute ce sentiment est un peu vague et surtout platonique; néanmoins les faibles s'en contentent, faute de mieux. A l'égard des musulmans de l'Algérie, qui est la clef de l'Afrique, il suffit pour entretenir leurs espérances et leur permettre de garder foi en des jours meilleurs.

Malheureusement le Français des colonies diffère beaucoup du Français de France. Pour lui, la politique la meilleure est celle qui favorise ses intérêts, même au détriment du voisin, et l'opposition à cette politique lui paraît la plus niaise des iniquités, la plus criante des injustices. Et comme, par le bulletin de vote, il est le maître de ses destinées et de celles du voisin, l'opinion de la métropole n'a pour lui que la valeur d'un conseil importun.

S'il n'y avait en Algérie que le colon, passe encore! Le sentiment de ses intérêts même lui commanderait la circonspection et — à défaut d'équité — une certaine diplomatie. Mais entre l'indigène et lui se place le politicien. Or, pour ce dernier, il n'est pas d'attitude plus fructueuse ni plus commode que d'exalter les qualités de son mandant et d'exagérer les défauts des autres; de montrer les besoins de l'un et de taire ou de nier les intérêts des autres.

Le malheur est que le colon laisse faire — intérieurement ravi — et c'est la France qui pâtit dans son objectif africain. Quand on rêve de s'annexer la moitié d'un continent, réduire l'indigène à la misère — même par la voie légale — n'est pas une politique; le charger de tous les crimes n'est ni une justification ni une solution.

Nous sommes de ceux qui croient qu'il n'est pas difficile de trouver mieux. Mais il faut se hâter si l'on ne veut pas que toute réconciliation devienne impossible. Le vingtième siècle verra nécessairement une politique franco-musulmane mieux appropriée ou une catastrophe. C'est pourquoi, modifiant légèrement ma conclusion pour l'Islam en général, je dirai de l'Islam africain occidental : S'il ne se civilise pas par la France et pour la France, il se civilisera malgré elle et contre elle.

MOHAMMED BEN RAHAL.

CONCLUSION

Fidèles au programme de rigoureuse impartialité que nous nous étions tracé, nous avons publié, sans y rien changer, les réponses de nos distingués correspondants. Nous nous sommes toujours soigneusement abstenus de toute controverse, et c'est ainsi notam-

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر : gallica.bnf.fr/ bubbletech national de france

قائمة المصادر والمراجع

قـائـمـة المـصادر و المـراجـع:

أولا: الـمـصـــادر العربية

1- سي أمحمد بن رحال: مستقبل الاسلام وكتابات اخرى، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، د.ط المؤسسة الوطنية للفنون، وحدة الرغاية، الجزائر،2007 .

ثانيا: الـمـصـــادر الفرنسية

1- Mohamed Ben Rahal :"L'Avenir de l'islamquetions diplomatiques et coloniales",N113,01-11-1901,T12.
2- El Hak :"La conxription des indigenes",N39,06-07-1912 .
3- Questions depplomatiques et coloniales : revue de politique extérieure cinqueme anné-1901tome xi(janvier- juin)paris

ثالثا: الـمــراجــع :

- **باللغة الـعربيـة والمعربة**

1- الإبراهيمي احمد طالب: آثار الإمام البشير الإبراهيمي،ج2،د.ط،دار الغرب الإسلامي بيروت،1997.

2- اجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر،تر عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات، د.م 1983 .

3- الاشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983.

4- بريان أندري وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1984 .

5- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية1962،دار الغرب الإسلامي بيروت،1998.

6- بودن غانم: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، جامعة بن خلدون، تيارت.

7- بوصفصاف عبد الكريم واخرون: معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ،ج1 ط1، دار مداد نيوفارستي براس، قسنطينة ،2015.

8- بوصفصاف عبد الكريم: الفكر العربي الحديث و المعاصر(محمد عبده و عبد الحميد بن باديس نموذجا)، د.ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005 .

9- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية(1830-1954) ،د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1985.

10- تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981.

11-جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية، تر المنجي سليم وآخرون،د.ط،الدار التونسية للنشر،تونس 1976.

12- الجيلالي محمد بن عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام،ج4،ط7ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1994.

13- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض،د.ط،موفم للنشر،الجزائر،1904.

14-الخطيب احمد: الثورة الجزائري، د ط ،دار العلم للملايين،بيروت،1956 .

15-بن خليف عبد الوهاب: الوجيز في تاريخ الجزائر(1830-1945)،ط2،دار بني مزغنة ،الجزائر 2006 .

16- دبوز محمد علي: نهضة الجزائر و ثورتها المباركة،ج2،ط1،المطبعة العربية ،الجزائر ،د.س.

17- زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريريةج1،د ط دار هومة، الجزائر، 2012 .

18-زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

19- سعدالله ابو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1983.

20- الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982.

21- تاريخ الجزائر الثقافي،ج6،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1998.

22- تاريخ الجزائر الثقافي،ج3، د.ط ،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1998.

23- السيد صالح حياة: اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين(1870-1895)،د.ط،دار الهدى، الجزائر، 2012 .

24- شترة خير الدين: "نشاط الحركة الاصلاحية و التعليمية بمدينة ندرومة وضواحيها خلال الفترة(1900-1956)"،العصور الجديدة،ع13،جامعة وهران،افريل2014،ص162.

25-شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة(1900-1956)،ج1،ط1،دار البصائر الجزائر،2009.

26- شرفي عاشور: معلمة الجزائر القاموس الموسوعي (احداث اعلام ومعالم)،تر(عبد الكريم اوزغلة واخرون)، د.ط، دار القصبة الجزائر،2009 .

27- شريط عبد الله و الميلي مبارك: مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي الجزائر،1985 .

28-صاري جيلالي ، قداش محفوظ: المقاومة السياسة(1900-1954)الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1987.

29- عباد صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنون(1830-1930)،دط،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999 .

30-عباد صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830-1930)،د ط ،ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

31- العقبي صلاح الدين: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها و نشاطها،د.ط،دار البراق،بيروتن2002 .

32- بن العقون بن إبراهيم عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج1، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

33- فرحات عباس: حرب الجزائر وثورة تهاليل الاستعمار، د.ط ، مطبعة فضالة، المغرب، د.س.

34- لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر،ج2،ط1،دار المعرفة،الجزائر،2010 .

35- بن المبارك نجيب: ذخائر حاضرة تلمسان،ج2، ط.د، القافلة للنشر، الجزائر، 2002 .

36- ميدون عز الدين: الجواهر المرومة في تراجم علماء ندرومة، د.ط، دار السبيل للنشر تلمسان، 2011.

37- بن نبي مالك: شروط النهضة، تر عبد الصبور شاهين،د.ط،،دار الفكر،دمشق،1979 .

38- بن يوسف سليماني وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر(الخلفيات و الأبعاد)،د.ط، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر،2007 .

- **باللغة الاجنبية:**

1. Ageron Charles Robert:Les Algériens musulmans et la France(1871-1919) presses universitaires de France Paris, 19685.
2. Ben Habils Cherif:L'Algérie française vue par un indigene ,Alger oriental, 1914.
3. Charles André Julien: Histoir d Algérie contemporaine(1830-1970),pareses universitaire de France,Paris,1964.
4. Djaghloul Abed Kader: Huit etude sur l'Algerie,ENAL,Alger,1986
5. Djaghloul Abed Kader:Elements d'histoire culturelle Algerienne, ENAL, Alger, 1984.
6. Grandguillaume Guilbert:Nadroma l'evolution d'une medina, leiden, EJ, Brill,1976.
7. Kaddache Mahfoud: Histoire du nationalisme Algérien(1919-1954),T1,ENAL, Alger.
8. Mahsas Ahmed: Le mouvement révolutionnaires en Algérie1erguere mondiale à1954,Hurmattan Paris,1979.
9. Merad Ali: Le reformisme musulman en Algerie de (1925-1940), Paris, Moton,1967.

10. Meynier Gilbert: l'Algérie révélée la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle édition el maarifa,2010.
11. Naron Amar: farhat Abbase au les chemine de la souveraineté,editiondonoel ,Franc,1961.

رابعا: الـجـرائـد و الـمقـالات

- **باللغة العربية:**

1- بودون غانم: سي أمحمد بن رحال و دوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، جامعة بن خلدون تيارت.
2- حاجيات عبد الحميد: قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالاصلاحات 1891،افكار و افاق، ع3، جامعة تلمسان ، 2012 .
3- حماني احمد: حديث المتجول،البصائر، العدد144، 1938/12/16.
4- زرهوني الطاهر:" ندرومة بين الماضي و الحاضر "، مجلة الثقافة، ع09، 1987.
5- شترة خيرالدين: "نشاط الحركة الاصلاحية والتعليمية بمدينة ندرومة وضواحيها خلال الفترة (1900-1956)"، العصور الجديدة،ع13، جامعة وهران، افريل، 2014 .
6- بن عدة عبد المجيد: المثقف الثائر محمد بن رحال(1857-1928)،حولية المؤرخ ،العدد05 جوان2005، دار الكرامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2005 .

باللغة الأجنبية:

1. Assmblées Finaneires Algeriennes:session extraodinaire de novembre 1928,N15,imprimerie Administrative victor HEINTZ, 1928.
2. Azan Paul:"si Mhammad ben Rahal" ,L'Afrique française,1928.
3. Charele Robert Ageron:"Si M'hamed Ben Rahal,une concience inquiéte dans une Algerien en mutation",in les Africians ,T8,JA ,Paris 1973.
4. Charles Robert Ageron: France coloniale ou parti colonial,1978.
5. Charles Robert Ageron: politique au Maghreb ،PUF،1972.
6. EL HaK: La conxription des indigenes, N39, du06au-13juillet,1912.
7. Grandguillaume Gilbert:"une medina de l'ouest Algerien",Revuede l'occident musulman,1971.
8. Grandguillaume Guilbert:"Nadroma l'evolution d'une medina" ,leiden EJ, Brill, 1976, P134.
9. Hadj Dahmane:"Naissance de la communication culturelle d'expression française en Algerie",Annales du patrimoine, Université de Mostaghanem, N13,2013.

10. Sari Djellali:"L'emergence des premiers eleneuts de l'stit noderne eu Algerie" ,Cahiers de la mediterranée ,N451, 1992.

خامسا: الـــــمـذكــرات الجامعية.

1- عبد الحفيظ ابو عبد الله: فرحات عباس بين الاندماج و الوطنية(1919-1962)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2005-2006) .

2- فضل عبد العالي: تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين 1830_1919(دراسة تحليلية من خلال آراء و مواقف شخصيات جزائرية كنموذج محمد بن رحال – ابن سماية – ابن حبيلس) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الحديث و المعاصر،كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ ،جامعة الجزائر،2012-2013 .

3- مدني حسين: التعليم الفرنسي في الجزائر(1830-1914)الغرب الوهراني انموذجا مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، تخصص التاريخ الثقافي و التربوي للجزائر 1830 -1954،قسم التاريخ، جامعة وهران 2013-2014.

4- دحماني يوسف: الحياة الثقافية و الاجتماعية ابان الاحتلال الفرنسي(تلمسان انموذجا 1900-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة والثورة التحريرية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان،2015-2016 .

5- سعيدي سوسن: لجنة جول فيري البرلمانية ومسألة الجزائر(1891-1893)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة بونعامة خميس مليانة،2016-2017

سادسا: الـمـلـتقيـات

الواعر صبرينة: سي محمد بن رحال دراسة لاهم مواقفه السياسية و الثقافية(1884-1925) ملتقى دولي "تاريخ حاضرة تلمسان و نواحيها"، جامعة تلمسان، 20-22فيفري،2011 .

سابعا: الـمـواقــع الالـكتـرونية

www.infpe-ed-dz/cours

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول

أوضاع الجزائر من أواخر القرن 19م الى بدايات القرن20م

المبحث الأول : الأوضاع السياسية 15

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية 23

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.....26

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية 30

الفصل الثاني

حياة أمحمد بن رحال و آثاره

المبحث الأول: المولد والنشأة.....36

المبحث الثاني : وظائف أمحمد بن رحال ومسؤولياته 40

المبحث الثالث: أثاره ووفاته 43

الفصل الثالث

مواقف أمحمد بن رحال في الدفاع عن القضايا الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: موقفه من التجنيد الإجباري 50

المبحث الثاني: موقفه من الاندماج والتجنيس 54

المبحث الثالث : موقفه من التعليم 64

آراء أمحمد بن رحال في التعليم ودوره: 67

المبحث الرابع: موقفه أمام اللجنة الفرنسية 70

1 – تدخل أمحمد بن رحال أمام لجنة التحقيق الفرنسية 1891م 70

2– تدخلاته أمام اللجان المالية1921م 72

خـاتـمـة .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الـــملاحق 78

قائـمـة المـصادر و المـراجـع: 84